

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2013 - 2012



غريب
د. محسن محمد صالح



الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة 2012-2013. وبالرغم من التوافق على شخص رئيس الوزراء منذ شباط/فبراير 2012، إلا أنه لم يُشكل أو لم يتمكن من تشكيل حكومة التوافق على مدى العامين التاليين. وظلت ملفات المصالحة مُعطلة بشكل عام؛ وتراجع الاهتمام الجاد بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بينما نشطت على حسابه مسارات التسوية السلمية، وتكريس واقع الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يحاول هذا الفصل استقراء الوضع الداخلي الفلسطيني على مدى سنتي 2012-2013، و يناقش أداء حكومتي رام الله وغزة، وملفات المصالحة الفلسطينية، وعلاقات الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وإشكالية الأجهزة الأمنية وأدائها الداخلي.

أولاً: حكومة الطوارئ على مدار سنتي 2012-2013 واصلت حكومة الطوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض، ومن ثم رامي الحمد الله الذي خلف فياض في إطار تعديل وزاري منتصف سنة 2013، أعمالها تكريساً لمرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي.

وهكذا، واصلت قوى المقاومة الفلسطينية اتهام حكومة الطوارئ بالافتقار إلى الشرعية الدستورية، نتيجة لعدم عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة، في الوقت الذي عاشت فيه الحكومة أزمة مالية خانقة، على إيقاع أوضاع اقتصادية صعبة، في ظل تراجع الدعم الخارجي للمانحين.

وشهدت السنتان المنصرمتان فتحاً محدوداً لبعض ملفات الفساد في السلطة، فيما أجرت السلطة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية بمعزل عن قطاع غزة، الذي دخلت العلاقة معه في سلسلة من التوترات المتلاحقة والاتهامات المستمرة.

وبالرغم من حصول السلطة على مسمى دولة غير عضو في الأمم المتحدة United Nations إلا أن تصاعد موجات التهويد والاستيطان الإسرائيلي، المقترن باستمرار سحب صلاحيات السلطة السيادية عن مناطق الضفة، أورها ضعفاً متزايداً، وأدخلها في نفق من الإحباط السياسي.

ويمكن معالجة أهم الملفات المرتبطة بحكومة الطوارئ في المحاور التالية:

1. تفاقم الأزمة المالية والوضع الاقتصادي:

شكلت الأزمة المالية العنوان الأبرز لمسيرة حكومة الطوارئ طيلة سنتي 2012 و2013، ففي مطلع سنة 2012 صرح رئيس الحكومة سلام فياض حول ضرورة اتخاذ إجراءات ملحة لتخفيض العجز في الموازنة الذي بلغ قرابة 800 مليون دولار في سنة 2011، حيث كان من المتوقع أن يبلغ 1.1 مليار دولار في موازنة سنة 2012¹.

وتسبب تراجع الدعم المالي الخارجي بسبب عدم وفاء بعض الدول المانحة بالتزاماتها المالية في أزمة مالية واقتصادية خانقة عاشتها السلطة الفلسطينية، ما دفعها لاتخاذ إجراءات أثارت الكثير من الجدل والاعتراضات مثل فرض الضرائب وتقليص النفقات²، بموازاة دعوة البنوك لإقراض السلطة 300 مليون دولار³.

ومع ذلك، فإن حكومة فياض اضطرت في منتصف شباط/فبراير 2012 إلى تخفيض النسبة العليا لضريبة الدخل إلى 20% بعد احتجاجات منظمات المجتمع المدني⁴.

وقبل نهاية آذار/مارس 2012 أقرت حكومة فياض مشروع قانون الموازنة لسنة 2012 بعجز مالي يزيد عن مليار دولار⁵.

ومع تفاقم الأزمة المالية في صيف 2012، أجرى فياض مفاوضات سرية مع وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz ووقع معه اتفاقية حول الضرائب ونقل البضائع بين السلطة و"إسرائيل"⁶. كما بادر فياض إلى طلب استشارة محافظ بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel ستانلي فيشر Stanley Fischer للخروج من الأزمة المالية التي تعصف بالسلطة⁷، وهو ما لم يتم ترجمته إلى واقع في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة، وبلوغ الوضع المالي للسلطة مرحلة بالغة الصعوبة نهاية السنة⁸.

ومع مطلع سنة 2013 نشرت حكومة فياض بيانات تظهر أن الدين العام للسلطة الفلسطينية يقترب من تسعة مليارات شيكل (نحو 2.4 مليار دولار)، في إشارة ذات دلالة إلى عمق الأزمة المالية التي تتن تحت وطأتها السلطة الفلسطينية في رام الله⁹.

وقبل نهاية آذار/مارس، أقرت حكومة فياض موازنة سنة 2013 بقيمة 3.8 مليار دولار بعجز متوقع يتجاوز المليار دولار¹⁰. وهو عجز يتنافى مع خطط فياض بالازدهار الاقتصادي، لأن جوهر المشكلة يكمن في الاحتلال نفسه، وليس بمجرد أداء السلطة والأفراد.



وبالرغم من بعض المساعدات العاجلة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي (EU) بقيمة 500 مليون دولار في تموز/ يوليو وأب/ أغسطس¹¹، إلا أن الموازنة، حسب رئيس حكومة الطوارئ الجديد الدكتور رامي الحمد الله، بقيت عاجزة بمبلغ 550 مليون دولار للإيفاء بالتزاماتها المالية لغاية نهاية سنة 2013¹².

ومن المتوقع أن تستمر الأزمة المالية خلال المرحلة المقبلة، في ضوء الاعتماد على المعونات الخارجية، وفي ضوء الاتفاقيات المالية والاقتصادية مع الاحتلال. وهي أزمة تعكس بأشكال مختلفة الظلم والإجحاف الذي حمله اتفاق أوسلو Oslo Accords، وما انبنى عليه من اتفاقيات، فرضت تبعية السلطة للاحتلال الإسرائيلي وارتهاهنة لسياساته.

2. فتح ملفات الفساد:

مع مطلع سنة 2012 استمرت هيئة مكافحة الفساد في متابعة قضايا الفساد التي تورط بها عدد من وزراء حكومة الطوارئ، فقد تمّ إحالة ملف وزير الاقتصاد حسن أبو لبدة إلى المحكمة في 10/2/2012¹³، ووزير الزراعة إسماعيل ادعيق، كما تمّ إحالة ملف وزير الخارجية رياض المالكي إلى هيئة مكافحة الفساد في 27/4/2012¹⁴.

وبالرغم من تأكيدات رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة على تواصله مع الجهات المختصة في الخارج، من أجل استجواب عدد من المشتبه بهم بالاختلاس المالي، الذين ترتبط بهم ملفات فساد بملايين الدولارات¹⁵؛ إلا أن الهيئة تأخرت بوضوح، ولم تتخذ سوى إجراءات محدودة صادرت من خلالها أموالاً وعقارات لمحمد رشيد ووليد النجاب¹⁶.

واستشعاراً منها بحجم القصور الحاصل من قبل هيئة مكافحة الفساد، فقد بادرت النائب عن حركة فتح نجات أبو بكر إلى اتهام وزارة المالية في رام الله بالفساد عبر عقد صفقات جانبية مع شركات كبرى، مطالبة الرئيس محمود عباس بفتح تحقيق حول هذه التجاوزات¹⁷.

ومن الواضح أن معالجة هذا الملف بقيت قاصرة ومحدودة، ولم تبلغ مستوى الآمال المعلقة عليها، ولا يتوقع أن يطرأ عليها أيّ تغيير جدي خلال المرحلة القادمة.

3. التعديلات الوزارية:

بالرغم من المطالبات المتكررة لحركة فتح للرئيس عباس بإقالة واستبدال رئيس حكومة الطوارئ سلام فياض، إلا أن عباس كان يعيد في كل مرة تكليف فياض ترؤس الحكومة المعدلة. فقد أمر عباس بإجراء تعديل وزارى على حكومة فياض، حيث قامت الحكومة المعدلة بأداء اليمين الدستورية أمام عباس في 16/5/2012¹⁸. ومع ذلك، فإن شدة الاعتراضات والانتقادات الصادرة عن قيادة فتح لاستمرار ترؤس فياض لحكومة الطوارئ دفعت عباس لقبول استقالته (فياض) في 14/4/2013 وتكليف رامي الحمد الله بدلاً عنه¹⁹.

لكن الحمد لله لم يلبث أن تقدم باستقالته بعد 18 يوماً على أداء حكومته اليمين الدستورية في 2013/6/7، بسبب تنازع حاد مع نائبيه (الذين عينهما عباس) على الصلاحيات، وهو ما أدى إلى قبول استقالته وتكليفه بتسيير الأعمال، إلى أن تمّ تسوية الخلاف بين الرجلين، وتمّ تكليف الحمد لله بإعادة تشكيل الحكومة، وقامت بأداء اليمين الدستورية أمام عباس في 2013/9/19.²⁰ ومن الأسباب التي أدت إلى استقالة فياض حالة الصراع غير المعلن بينه وبين عباس. فقد حاول سلام فياض استغلال موقعه، وما لديه من نفوذ مالي وإداري، لتشكيل كتلة من المؤيدين له. واستفاد من الدعم أو الارتياح الأمريكي لمنهجه في العمل. وقد انتهى الأمر بعباس لقبول استقالته بعد تصاعد المخاوف لديه، ومستفيداً من تصاعد المطالب الفتحاوية بإقالته.

4. ملف الانتخابات:

شهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، فقد صادقت حكومة فياض في 2012/7/11 على إجراء الانتخابات المحلية في 93 هيئة محلية، وتمّ تنفيذ القرار في 2012/10/20، حيث اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية في الضفة نتائج الانتخابات التي بلغت نسبة الاقتراع فيها 55%²¹. وبدأت نتائج الانتخابات المحلية باهتة وفاترة بحكم إعلان قوى المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس، عن مقاطعتها وعدم المشاركة فيها، ترشيحاً واقتراعاً، ما نزع طابع المنافسة الجادة عنها، وجعل العملية الانتخابية قاصرة على تنافس قوائم انتخابية تابعة لحركة فتح وفصائل منظمة التحرير والمستقلين، فضلاً عن عناصر فتحاوية تمّ فصلها من الحركة وترشحت للانتخابات تحت عباءة المستقلين.

وأقر حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية التي أشرفت على إجراء الانتخابات البلدية، عقب إغلاق صناديق الاقتراع، بحدوث انتهاكات خلال العملية الانتخابية، لكنه أكد أنها تعدّ "متواضعة"، متعهداً بمعالجة كافة الانتهاكات.

ولاحقاً، أكدت اللجنة في بيان صحفي أن الشكاوى التي وصلت إليها من هيئات الرقابة، لا تؤثر على نتائج الانتخابات، وبالتالي قررت اعتماد النتائج؛ لافتة النظر إلى أن اللجنة تلقت خلال يوم الاقتراع عدداً من الشكاوى من هذه الهيئات، وتمت معالجتها أولاً بأول.

وشهدت الانتخابات البلدية حالة من الانقسام الفتحاوي الداخلي في العديد من مناطق الضفة، فقد تقدمت عناصر وشخصيات مفصولة من الحركة بقوائم مستقلة في بعض المناطق، وفازت على القوائم الرسمية المعتمدة التي أقرتها قيادة الحركة. ولعل أبرز الخسارات وأقساها هي خسارة فتح في مدينة نابلس، حيث كان يرأس قائمتها أمين مقبول، أمين المجلس الثوري لحركة فتح، الذي فشل في التغلب على غسان الشكعة، وهو مفصول من حركة فتح ويشغل عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.



وبالرغم من إعلان حركة فتح أن قوائم الحركة فازت بشكل كاسح في الانتخابات المحلية، معتبرة ذلك استفتاءً شعبياً على برنامجها السياسي؛ إلا أن هناك مراقبين رأوا في ضعف الإقبال على الانتخابات، ومقاطعة حركة حماس، ونجاح منشقين في مواجهة القوائم الرسمية للحركة، ما يمثل ضربة لزعامة فتح في الضفة، وأنه يجب أن لا تصدر عنها فرحة وهمية.

في الوقت ذاته، أشارت مصادر فلسطينية أن انتخابات الضفة شهدت صراعاً خفياً بين الرئيس محمود عباس، قائد حركة فتح، والقيادي السابق في الحركة، محمد دحلان، الذي فصل منها في 2011/6/11، حيث قام الأخير بالرغم من تواجده خارج الأراضي الفلسطينية بدعم قوائم انتخابية نافست بقوة القوائم التي شكلتها اللجنة المركزية لحركة فتح برئاسة عباس، وخصوصاً في المدن الرئيسية الكبرى في الضفة الغربية، مثل رام الله ذات الثقل السياسي، والتي تتواجد فيها قيادة السلطة الفلسطينية²².

من جهة أخرى، أكد أمين مقبول أن هنالك العديد من الأخطاء والخلافات الداخلية التي ارتكبت في العملية الانتخابية بخصوص مدينة نابلس، وبعمومية الحراك الفتحاوي في انتخابات البلديات في الضفة الغربية. وأقر مقبول في تصريحات صحفية بالمسؤولية عن الخسارة إلى حد كبير، معبراً عن ندمه لقبول الترشح في ظل الظروف التي كانت سائدة، مستعرضاً جملة من الأسباب للخسارة في نابلس، وموقف الأطر التنظيمية قبل العملية الانتخابية وفي أثنائها. واعترف مقبول أن ما حصل في الانتخابات البلدية يؤكد أن حركة فتح لم تتعلم من درس انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، مما يتطلب وقفة كبيرة أمام الحدث، متطرقاً إلى مدى علاقة القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان بقائمة نابلس وبقية القوائم²³.

في المقابل، رأت حركة حماس أن هذه الانتخابات تُمثّل تعزيزاً للانقسام، ولا علاقة لها بالتوافق الوطني. وأكدت أن إجراء هذه الانتخابات من دون مشاركة قطاع غزة، ومن دون وجود توافق وطني، يجعلها دون معنى ودون شرعية. ودعت السلطة الفلسطينية في رام الله إلى تحقيق المصالحة التي يريدها الشعب، وتوحيد الصف الداخلي، ومنح أولوية للديموقراطية التي تكون وفق مصالح الشعب²⁴.

ومع تحسن العلاقات بين حركتي فتح وحماس أواخر سنة 2013 ومطلع سنة 2014، أعلن مسؤولون في حركة حماس وحكومتها استعدادهم لإجراء انتخابات محلية ونقابية وطلابية في قطاع غزة، كبادرة حسن نية تجاه ملف المصالحة. وهو ما يعني أن ملف الانتخابات المحلية سوف يكون مطروحاً بقوة على أجندة العمل الوطني الفلسطيني، خلال المرحلة القادمة.

فيما يتعلق بملف الانتخابات التشريعية والرئاسية المرتبط بتطورات المصالحة الفلسطينية الداخلية، فقد أعلن حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، في 11/4/2013 عن انتهاء عملية تحديث سجل الناخبين في الضفة وغزة، معلناً الجاهزية التامة لتنفيذ أي مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات²⁵.

5. العلاقة المتوترة مع قطاع غزة:

شهدت علاقة حكومة الطوارئ في الضفة مع قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس توترات كبيرة، بدءاً بملف الكهرباء والوقود، وليس انتهاء بالإشكاليات المترتبة على تضارب المواقف والأجندات السياسية.

فقد ربط فياض حل أزمة الكهرباء المتفاقمة في غزة، بقيام شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة بتغطية التكاليف ودفع ثمن الوقود²⁶؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة بفعل شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية داخل القطاع.

ومع توقف ضخ الوقود المصري نتيجة هدم وإغلاق الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة، خصوصاً في النصف الثاني من سنة 2013، أعادت حكومة الطوارئ الشروط ذاتها، بل إنها رهنّت تزويد قطاع غزة بالوقود بفرض ضريبة قدرها 50% على الوقود فوق ثمن تكلفته مطلع تشرين الثاني / نوفمبر 2013، وهو ما رفضته الحكومة المقالة في غزة بسبب شدة وطأة الأزمة المالية التي تواجهها²⁷. ولهذا غرق القطاع في الظلام، ولم تجد الأزمة طريقها للحل إلا بعد قيام دولة قطر بتحويل قيمة الضريبة المطلوبة إلى حساب السلطة الفلسطينية في رام الله مطلع سنة 2014²⁸.

في موازاة ذلك، نشبت أزمات سياسية حادة في بعض المنعطفات بين حكومة الطوارئ والحكومة المقالة التي تديرها حماس بغزة، ففي 24/4/2012 شنّ محمود الهباش وزير الأوقاف في حكومة فياض هجوماً على حماس، متهماً إياها بالعمل على إقامة دولة بغزة بدعم من جماعة الإخوان المسلمين²⁹. وفي 26/8/2012 شنّ رياض المالكي وزير الخارجية في حكومة الطوارئ هجوماً على حماس، رافضاً المشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز في طهران إذا حضرها إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة³⁰؛ في الوقت الذي وجه فيه فياض مناشدة لهنية لرفض دعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد Mahmud Ahmadinejad حضور القمة لتجاوز الخلاف³¹.

وحين زار رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي غزة في 7/5/2013 تصدى له الهباش، معلناً أن زيارته غير مرحب بها وتكرس الانقسام الداخلي³².

ومع ذلك، فقد كررت حكومة الطوارئ في أكثر من مناسبة تعهداتها بعدم وقف التزاماتها المالية تجاه قطاع غزة، في إشارة إلى رواتب الموظفين، خصوصاً أولئك المستنكفين عن العمل التابعين لها.



ويتوقع أن تبقى علاقة حكومة الطوارئ بقطاع غزة على الحال نفسه خلال المرحلة القادمة، ولن تنطوي صفحة التوتر القائم إلا بإنهاء الانقسام وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، تحت لواء حكومة واحدة في الضفة والقطاع. غير أنه من المهم الإشارة إلى الفارق الكبير بين واقعي الضفة والقطاع. حيث يتحكم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وينفذ مشاريع الاستيطان وتهويد القدس بينما تنهج السلطة في رام الله استراتيجية التفاوض؛ فيما تحول القطاع إلى قاعدة مقاومة عسكرية، خاضت حربين ناجحتين في مواجهة "إسرائيل"؛ الأمر الذي يجعل تطبيق النظام السياسي والأمني في الضفة الغربية على قطاع غزة يحمل مخاطر استراتيجية على مكتسبات المقاومة العسكرية والأمنية والسياسية.

6. الدولة واللاجئون والأسرى والاستيطان:

على أعتاب سنة 2012، بدا واضحاً أن جهود بناء مؤسسات الدولة التي عكف عليها فياض منذ البداية قد أصيبت بانتكاسة كبرى، بفعل انكفاء السلطة عن ولوج المنظمات الدولية، عقب الحصول على مسمى دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وبسبب إجراءات التهويد والاستيطان الإسرائيلية المتسارعة في القدس والضفة الغربية على إيقاع الجمود الحاصل في المفاوضات مع الاحتلال.

وقد عبّر فياض عن ذلك في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos في 2012/1/27 بالقول إن عملية السلام لم تكن في وضع مؤسف إلى هذا الحد منذ أوصلو، وهو ما أتبعه بتصريحات لاحقة من أن السلطة الفلسطينية أضحت ضعيفة، وأنه آن الأوان لوقف التعامل مع "إسرائيل" وكأنها دولة فوق القانون³³.

وجاء تصريح حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في حكومة فياض مؤكداً على ما سبق، حيث اتهم "إسرائيل" بسحب جميع صلاحيات السلطة السيادية على الأراضي الفلسطينية³⁴.

واستمر الوضع سنة 2013 على حاله، وهو ما تبدى بوضوح في تصريح رياض المالكي في 2013/5/1، حين أشار إلى أن السلطة وعدت وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry بتجميد مساعيها للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة³⁵، الأمر الذي ظهرت ملامح الإحباط الكامنة فيه على لسان فياض الذي عزا الأمر برمته إلى فشل القيادة منذ البداية³⁶.

وعليه، يمكن القول إن مشروع بناء الدولة الذي ارتفعت به ركائز الخطاب السياسي للسلطة طيلة السنوات الماضية قد أفضى إلى انتكاسة كبرى وفشل ذريع، وأن الوضع الفلسطيني أشد ما يكون بحاجة اليوم إلى إعادة بناء نظامه السياسي وصياغة مشروع التحرير من جديد.

ومع كثرة الانتقادات التي وجهت إلى السلطة الفلسطينية فقد حاولت حكومة رام الله إظهار تعاطفها مع قضية اللاجئين، وخصوصاً في مخيمات سورية (وتحديداً مخيم اليرموك الذي واجه حصاراً خانقاً) في ظل الأحداث الدموية والمعاناة الهائلة للفلسطينيين هناك، فقد أعلنت في 2013/3/6 عن تقديم مليون دولار شهرياً لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سورية³⁷.

ومع نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، زار الحمد الله رئيس حكومة الطوارئ بيروت للمشاركة في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتقى القيادة اللبنانية، مؤكداً على خضوع المخيمات الفلسطينية للسيادة اللبنانية³⁸.

ولعل متابعة الوقائع الجارية تشير إلى أن المخيمات الفلسطينية سوف تبقى رهينة الأوضاع المتقلبة في كل من سورية ولبنان وجزءاً من التفاعلات الدائرة هناك خلال المرحلة المقبلة.

وبدت حكومة رام الله أشد ما تكون عجزاً في مواجهة الاستيطان الذي ينتشر في الأرض الفلسطينية انتشار النار في الهشيم، ولم يملك الحمد الله رئيس الحكومة سوى الإعلان عن زراعة 750 ألف شجرة زيتون بهدف الحماية من الاستيطان نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013³⁹.

ولن يكون عسيراً توقع مزيد من التصعيد في جرائم المستوطنين خلال المرحلة المقبلة في ظلّ عدم الرد على تلك الجرائم بكل الوسائل الممكنة، وفي ظلّ حالة الانقسام، وعدم توحيد الصف الوطني باتجاه مقاومة الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس.

7. ملف وفاة عرفات:

بدا واضحاً مدى فشل حكومة الطوارئ، والسلطة الفلسطينية بشكل عام، في معالجة ملف وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ فبالرغم من التحقيقات الاستقصائية التي كشفت عنها قناة الجزيرة الفضائية في تموز/ يوليو 2012، ضمن تقرير يتضمن فحوصات لبعض متعلقات عرفات وبقايا من دمه وبوله وشعره على يد خبراء سويسريين، بالإضافة إلى نتائج تحليل رفات وبعض متعلقات عرفات قام به مرة أخرى خبراء سويسريون، والتي أعلنت مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وقد أظهرت بوضوح تعرض عرفات لنسبة عالية من السمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم Polonium، إلا أن السلطة لم تتخذ أي إجراء لكشف الحقيقة ومصارحة الجمهور⁴⁰.

من هنا، لم يكن غريباً إطلاق بعض القوى والشخصيات الفلسطينية اتهامات للسلطة بالتقصير في كشف لغز وفاة الرئيس عرفات، ومن بينهم حسن خريشة النائب الثاني في المجلس التشريعي، الذي اتهم قيادات متنفذة في السلطة الفلسطينية بالتورط في قتل عرفات بالتواطؤ مع "إسرائيل"⁴¹. كما تبادل محمود عباس ومحمد دحلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن مقتل عرفات⁴². لذا، فإن شكوكاً متصاعدة تحوم حول إمكانية قيام السلطة بإنجاز هذا الملف خلال المرحلة القادمة.



8. العلاقات الخارجية:

وفي إطار علاقاتها الخارجية كان لافتاً عودة العلاقات الرسمية بشكل كامل بين السلطة ودولة الكويت، ففي أيلول/ سبتمبر 2012 رشح الرئيس عباس السفير رامي طهبوب سفيراً لفلسطين لدى الكويت بعد انقطاع دام 22 عاماً، إثر القطيعة التاريخية المعروفة التي حدثت بين الطرفين⁴³.

واصلت حكومة تسيير الأعمال (الحكومة المقالة) في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، أعمالها طيلة العامين الماضيين في ظلّ حصار مشدد، ترك آثاره القاسية على كافة مناحي الحياة في القطاع.

ثانياً: حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة

اقتصادياً، واجهت الحكومة المقالة ضائقة مالية تطورت إلى أزمة خانقة في النصف الثاني من سنة 2013، وسط أوضاع اقتصادية صعبة بفعل الحصار وهدم الأنفاق الحدودية مع مصر.

سياسياً، جددت الحكومة تمسكها بالثوابت الوطنية ودعمها واحتضانها للمقاومة، ورفضها للمفاوضات ومشروع كيري، وبذلت وسعها لفكّ الحصار وإعادة الإعمار الذي قاد هنية إلى جولة خارجية ناجحة شملت عدة دول عربية وإسلامية، وأثمر عن زيارة أمير قطر لغزة لافتتاح مشاريع كبرى فيها. فيما انقلبت علاقاتها مع مصر وسورية إلى الضدّ إثر مغادرة حماس سورية، وحدث الانقلاب الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي عن سدة الحكم في مصر.

فلسطينياً، مرت علاقة حكومة هنية بالسلطة في رام الله وفتح بمحطات توتر واشتباك إعلامي، أعقبتها مبادرات حسن نية لتحسين العلاقات وتهيئة المناخ الوطني أمام التوافق الداخلي.

إدارياً، أجرت الحكومة تعديلاً وزارياً واحداً في ضوء محاولات لتحسين مستوى الأداء الإداري المقدم للمواطنين.

أمنياً، استطاعت الحكومة تجاوز التحدي الأمني الحساس الذي أعقب تطورات الإطاحة بالرئيس مرسي في الجوار المصري.

ويمكن معالجة أهم الملفات المرتبطة بالحكومة المقالة في قطاع غزة فيما يلي:

1. الأزمة المالية وتفاقم الوضع الاقتصادي:

شكلت الأزمة المالية جزءاً مهماً من تفاصيل المشهد الخاص بالحكومة المقالة سنتي 2012 و2013، وهذا ما تجلّى في موازنة سنة 2012 التي أقرها المجلس التشريعي في غزة نهاية آذار/ مارس 2012 بقيمة 869 مليون دولار، بعجز قدره 80%⁴⁴، وموازنة سنة 2013 التي أقرها المجلس

التشريعي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2012 بقيمة 897 مليون دولار بعجز قدره 73%⁴⁵. وقبل أن تطوي سنة 2013 ساعاتها الأخيرة أقر المجلس التشريعي موازنة الحكومة المقالة لسنة 2014 بقيمة 784 مليون دولار بعجز قدره 589 مليون دولار، ما يدل على تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها حكومة هنية⁴⁶.

وللدلالة على تسارع مؤشرات التدهور الاقتصادي الذي واجهته حكومة هنية يمكن الإشارة إلى تصريحات وزير الاقتصاد علاء الرفاتي مطلع سنة 2011 حين أكد أن 1,400 نفق على الحدود مع مصر لم تلَبَّ حاجة سكان القطاع من البضائع، ما دفع هنية لاقتراح إقامة منطقة تجارية حرة بين غزة ومصر⁴⁷.

وبالرغم من انتظام سداد فاتورة الموظفين التي تبلغ قرابة 149 مليون شيكل (نحو 38.6 مليون دولار) شهرياً، وتقديم بعض المساعدات للأسر المحتاجة، ومحاولة تخفيض بعض أنواع الضرائب⁴⁸؛ إلا أن حكومة هنية عانت طيلة سنة 2012 من صعوبة واضحة في إنعاش الوضع الاقتصادي المتأزم في غزة نتيجة استمرار الحصار.

ومع دخول سنة 2013 بدأ الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً، بفعل قيام الجيش المصري بحملة متدرجة لإغلاق الأنفاق الحدودية بين مصر وغزة، حيث قدّر نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في حكومة هنية الخسائر الشهرية لقطاع غزة بـ 250 مليون دولار بسبب الحصار⁴⁹. وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2013 أكد وزير الاقتصاد علاء الرفاتي أن الخسائر من تدمير الأنفاق التي قام بها الجيش المصري خصوصاً منذ تموز/ يوليو 2013 بلغت نحو 460 مليون دولار⁵⁰. وزاد الطين بلة، ما واجهته غزة من منخفض جوي حادّ في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2013، خلّف خسائر مباشرة تقدر بـ 64 مليون دولار، حسب التقديرات الأولية لوزارة الأشغال في حكومة هنية⁵¹.

وهكذا، فإن معطيات الواقع تشي باستمرار الأزمة المالية لحكومة هنية ومزيداً من التدهور في الأوضاع الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

2. رفض المفاوضات واستراتيجية المواجهة ضدّ الاحتلال:

واصلت حكومة هنية مواقفها السياسية الراضية لاستمرار المفاوضات مع الاحتلال، واصفة إياها بـ "العبيثية" التي تضيّع الحقوق والثوابت الفلسطينية. وبرز موقف هنية بوضوح إبان المبادرة العربية الرسمية لتبادل الأراضي مع الاحتلال، حيث أعلن رفضه للمبادرة⁵². فضلاً عن موقفه الراض لاستمرار المفاوضات التي انطلقت بعد الجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نهاية تموز/ يوليو 2013، ورفضه لكل ما يترتب عليها من نتائج وتبعات. ولا يبدو أن حكومة هنية في وارد خفض مستوى انتقاداتها الحادة لمسيرة المفاوضات خلال المرحلة القادمة.



ولم تتأخر حكومة هنية عن إبداء دعمها واحتضانها للمقاومة الفلسطينية، مؤكدة أن المقاومة لم تتوقف وإنما هي في مرحلة دراسة وتخطيط، وأن المقاومة والجهاد الخيار الأنجع لتحرير الأرض واستعادة الحقوق⁵³. وهو ما تجسد في سياق توفير الغطاء السياسي والوطني والقانوني لقوى المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، بالرغم من نزوع حكومة هنية إلى التهذئة الميدانية مع الاحتلال.

وحين اغتال الاحتلال أحمد الجعبري، نائب قائد كتائب القسام، أكد هنية أن دماءه لن تذهب هدراً⁵⁴، واتخذت حماس وحركة الجهاد قراراً بالرد الشامل الذي دام سبعة أيام أخرى بعد اليوم الذي اغتيل فيه الشهيد الجعبري. وهو ما عرف بحرب الثمانية أيام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012؛ فكان اليوم الأول عدواناً صهيونياً، أما الأيام السبعة فكانت رداً هجومياً بقرار من حماس والجهاد، ووصلت المواجهة إلى حد إطلاق صواريخ وصلت إلى القدس وتل أبيب. وقد راح العدو يهدد ويعلن حشد الاحتياط للهجوم على قطاع غزة مع الرد بالقصف الكثيف. ولكنه كان عملياً في موقف الدفاع والعجز، وأخذ يطالب طيلة الأيام السبعة بوقف إطلاق النار، بلا قيد أو شرط، فيما أصرت حماس والجهاد على فرض شروطهما مقابل وقف إطلاق النار. مما اضطر حكومة نتنياهو ووزير خارجية أمريكا على قبول تلك الشروط لهدنة وعلى رأسها فك الحصار عن القطاع. وهو ما أعلنه كل من خالد مشعل ورمضان عبد الله في مؤتمر صحفي مشترك في 2012/11/21. وقد أكد هنية أن ذلك يشكل انتصاراً كبيراً للشعب الفلسطيني وقضيته⁵⁵.

وفي إطار استراتيجية مواجهة الاحتلال أطلقت وزارة الداخلية في حكومة هنية في 2013/3/12 حملة "مكافحة التخابر مع الاحتلال"، وفتحت باب التوبة لعملاء الاحتلال لمدة شهرين، لتعلن بعدها نجاح الحملة⁵⁶.

وفي ذكرى صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار" أعلن هنية أن آلاف المقاومين يتجهزون فوق الأرض وتحتها لملاقاة العدو⁵⁷. وفي ذلك ما يؤشر إلى عمق الرهان الذي تبديه حكومة هنية على المقاومة خلال المرحلة القادمة، من أجل مواجهة المشروع الصهيوني، والدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وخصوصاً في ضوء المشروع السياسي للحكومة الذي تقع المقاومة في قلب أجندته الرئيسية، لفرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

3. ملف الحصار وإعادة الإعمار:

انتعشت آمال حكومة هنية في كسر الحصار السياسي والاقتصادي سنة 2012، وخصوصاً في ظل نجاح الجولة الخارجية لهنية التي شملت دولاً عربية مهمة. فقد بدا هنية واثقاً في 2012/2/28 حين أكد أن "الحصار أصبح خلفنا"⁵⁸، إلا أن حماسه ما لبثت أن تراجعت مع بقاء مظاهر الحصار، إذ أكد في 2012/4/2 أن الدول العربية غير معفية من جريمة الموت البطيء التي يتعرض لها سكان

قطاع غزة⁵⁹. ومع استمرار الحصار بالرغم من تولى مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي مقاليد الرئاسة في مصر في نهاية حزيران/ يونيو 2012، أعلن هنية في 2012/8/29، دون مواربة، أن السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية التحريض على عدم رفع الحصار عن غزة⁶⁰.

وعبرت العوائق التي تواجه الفلسطينيين في اجتياز معبر رفح البري، من حيث قلة عدد ساعات المرور، وقوائم المنوعين من السفر، عن أحد أهم مظاهر الحصار المفروض، وهو ما دعا هنية لدفع مصر باتجاه التنصل من اتفاقية معبر رفح سنة 2005 لكونها منتهية قانونياً وفتحه للأفراد والبضائع دون عوائق⁶¹. وبالرغم من أن الرئيس مرسي طلب أكثر من مرة من الجهات المختصة بتسهيل الإجراءات عبر معبر رفح؛ غير أن التزامها كان انتقائياً وجزئياً؛ في ضوء وجود جهات عديدة في أجهزة الدولة لها موقف سلبي من مرسي ومن الإخوان.

إن سنة 2013 كانت الأشد وطأة على صعيد الحصار على أهالي القطاع، فقد تركت حملة الجيش المصري على الأنفاق الحدودية، هدماً وإغلاقاً، أثاراً اقتصادية بالغة الصعوبة على الأوضاع المعيشية للمواطنين. وهو ما ترجمته تصريحات عبد السلام صيام أمين عام مجلس الوزراء في حكومة هنية في 2013/11/10، من أن قطاع غزة يعيش الآن أقسى حلقات الحصار⁶².

وقد شكلت أزمة الكهرباء والوقود أحد الأوجه السافرة للحصار سنتي 2012 و 2013، فقد أعلنت سلطة الطاقة في غزة عدة مرات عن توقف محطة توليد الكهرباء الرئيسية نتيجة عدم توفر الوقود اللازم لتشغيلها، مما ألقي مسؤولية ثقيلة على كاهل حكومة هنية التي حاولت البحث عن حلول جذرية لمعالجة الأزمة إقليمياً.

وبالرغم من الاتفاق الذي توصل إليه هنية في 2012/2/23 مع مصر والبنك الإسلامي للتنمية لإنهاء الأزمة، إلا أنه عاد في 2012/3/2 واتهم أطرافاً وقوى بعرقلة حل الأزمة بغرض الابتزاز⁶³.

ومع استعداد قطر لتزويد غزة بالوقود لحل الأزمة ارتفع منسوب التفاؤل لدى حكومة هنية⁶⁴، إلا أنها عادت لتوجه أصبع الاتهام للسلطات المصرية بإعاقة إدخال الوقود بشكل سلس، وبالتالي استمرار الأزمة حتى إشعار آخر.

وبقيت أزمة الكهرباء في حالة صعود وهبوط إلى أن بلغت ذروتها بتوقف محطة الكهرباء عن العمل بشكل كلي في 2013/9/1 لعدم توفر الوقود بفعل هدم الأنفاق الحدودية، والضرية التي فرضتها حكومة رام الله، لتعود عجلة الجهود للدوران من جديد لحل الأزمة، إلا أنها اصطدمت بموقف السلطة الراض لتزويد غزة بالوقود ما لم تجب منها الضريبة المترتبة على الوقود، وهو ما تداركته قطر حين تولت دفع قيمة الضريبة المطلوبة، ما أدى إلى التخفيف الجزئي من حدة الأزمة⁶⁵.



من هنا فإن الأدلة والمؤشرات الواقعية تشير إلى اشتداد أزمة الحصار ما لم يتغير السلوك الحكومي المصري، وما لم تتحقق المصالحة الفلسطينية.

اهتمت قطر بمشاريع إعادة إعمار القطاع، إذ أعلن هنية أن قطر رصدت 250 مليون دولار لإعمار غزة خلال زيارته المهمة لها مطلع سنة 2012⁶⁶، إلى أن قام أمير قطر بزيارته التاريخية إلى غزة في 2012/10/23، وأعلن عن مشاريع ضخمة تفوق الـ 400 مليون دولار، وهو ما رأى فيه هنية كسراً للحصار السياسي والاقتصادي⁶⁷.

وفي 2012/12/13 أعلن هنية بدء تنفيذ المشروع القطري لإعادة إعمار غزة⁶⁸، إلا أن الانقلاب الذي جرى في مصر في 2013/7/3 منع مواصلة إدخال مواد البناء والمستلزمات الأساسية اللازمة للمشروع، ما جعل إنجاز هذه المشاريع جزئياً وغير مكتمل، حسب الخطط الأساسية الموضوعية. تأسيساً على ذلك، فإن المعالجات الخاصة بملف إعادة الإعمار تبقى جزئية ما لم يقترن الأمر برفع الحصار على القطاع.

4. العلاقة مع السلطة وفتح:

شهدت سنتي 2012 و2013 شداً وجذباً في إطار العلاقة المتبادلة بين حكومة هنية من جهة، والسلطة وفتح من جهة أخرى. وعضواً عن حالات المناكفة الفصائلية السائدة والخلاف السياسي التقليدي التي تتمثل في الردود المتكررة على التصريحات الصادرة هنا وهناك، فإن هذه العلاقة مرت بمراحل توتر ملحوظة، وخصوصاً حين أعلنت وزارة الداخلية في غزة نهاية شباط/فبراير 2012 نيتها إعدام بعض العملاء الذين ينتسب بعضهم تنظيمياً إلى حركة فتح، وهو ما اضطر الوزارة لنفي نيتها تنفيذ أي حالة إعدام على خلفية سياسية أو فصائلية⁶⁹.

كما دخلت العلاقة المتبادلة مرحلة حرجة، حين اتهمت حكومة هنية وسائل إعلام وشخصيات في السلطة وفتح، إلى جانب أنشطة محمد دحلان المفصول من فتح، بممارسة التحريض ضد غزة، وشرعت في ملاحقتهم قانونياً في مرحلة ما بعد الانقلاب في مصر، حيث أكدت على امتلاكها تسجيلات هاتفية موثقة بهذا الخصوص⁷⁰.

وبالرغم من الحراك الذي طرأ على ملف المصالحة نهاية سنة 2013، إلا أن العلاقة المتبادلة بقيت أسيرة لموجات من الخلاف والتحريض بين الفينة والأخرى، وهو ما يبقي مستقبل العلاقات رهناً بمجمل التطورات المتعلقة بمسيرة المصالحة والتوافق الوطني.

وقد دأبت حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 على دعم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وأعلنت مساندتها لإعلان الدوحة وجاهزيتها للاستقالة الفورية عند تشكيل الحكومة

المنتظرة. وشكل ملف المصالحة مادة أساسية لجهود هنية السياسية، وخصوصاً مع الرئيس المصري محمد مرسي، عقب توليه الرئاسة، وقادة المخابرات المصرية المسكّة بزمام ملف المصالحة الفلسطينية⁷¹.

وعلى مدار السنتين قدمت حكومة هنية عدة بوادر حسن نية في هذا الاتجاه؛ من بينها الموافقة على عودة ثمانين شخصاً من فتح إلى غزة، والعفو عن معتقلي الصدام الداخلي سنة 2007⁷². إلا أن الربع الأخير من سنة 2013 شهد حراكاً ملموساً حين دعا هنية الفصائل للمشاركة في إدارة غزة، ودعوته إلى تشكيل لجنة وطنية لبحث آليات تطبيق المصالحة، واتصالاته الهاتفية بالرئيس عباس التي شكلت أساساً خصباً لتحقيق المصالحة.

5. العلاقات الخارجية:

شهد مطلع سنة 2012 استكمالاً لجولة هنية الخارجية التي بدأت بمصر والسودان، ليحط هنية رحاله رسمياً في تركيا وتونس ومن ثم البحرين وقطر والكويت وطهران، ويلتقي رؤساء وملوك وأمراء هذه الدول وأبرز المسؤولين فيها، ويبحث معهم سبل دعم القضية الفلسطينية، وفكّ الحصار عن قطاع غزة، وملف إعادة إعمار القطاع.

وأثمرت جولة هنية عن نجاحات بارزة، فقد وافقت تركيا على إعداد خطة تنمية متكاملة لتطوير قطاع غزة، كما وافقت قطر على تقديم دعم مالي سخّي عبر مشاريع تطويرية مهمة، والعديد من الإنجازات الأخرى⁷³. وكان لافتاً اتهام هنية للرئيس عباس بمحاولة منع الدول العربية من استقباله إبان جولته الخارجية⁷⁴.

بالرغم من العلاقة والتواصل الجيد الذي ميز حكومة هنية مع الدولة المصرية طيلة سنة 2012 وحتى قيام الجيش بعزل الرئيس مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013، إلا أن حكومة هنية بقيت معظم الوقت في موضع الدفاع عن النفس، في ظلّ الهجمات الحادة التي شنتها العديد من وسائل الإعلام المصرية بحقها.

ورداً على اتهامات إعلامية مصرية بالتدخل العسكري في مصر واصطناع أزمة الوقود في غزة تركزت في النصف الأول من سنة 2012، فقد أعلن هنية عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية لا قبل الثورة ولا بعدها، مبدياً استعداد حكومته للتعاون مع مصر لحماية الأمن المشترك⁷⁵.

وطراً تحسن نوعي على العلاقة بين الطرفين عقب لقاء هنية بالرئيس مرسي بعد توليه مقاليد الرئاسة، وهو ما تُوّج بوعود مصرية بتقديم تسهيلات لقطاع غزة على صعيد معبر رفح وأزمة الوقود والكهرباء⁷⁶.



ولم يتأخر هنية في الدعوة لتشكيل لجنة أمنية مشتركة مع مصر بعد جريمة قتل الجنود المصريين في سيناء مطلع آب/ أغسطس 2012، نافياً أيّ علاقة لغزة بهجوم سيناء، مؤكداً أن سيناريو الجريمة يؤكد تورط الاحتلال⁷⁷.

ومع ذلك، فإن حكومة هنية واجهت خلال سنة 2013، حملة إعلامية مصرية أشد وقعاً، حيث تعددت الاتهامات لحماس التي بلغ بعضها حدّ اتهامها بتنفيذ عمليات تفجيرية في سيناء والداخل المصري، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الانقلاب.

في مواجهة ذلك، كانت حكومة هنية تكرر عدم تدخلها المطلق في الشأن المصري، ورفضها شيطنة المقاومة الفلسطينية، والتأكيد على عدم الانزلاق لمعارك جانبية مع مصر بأي حال من الأحوال⁷⁸.

وبالرغم من تأكيد حكومة هنية على أن القطيعة ليست واردة ضمن قاموس علاقتها مع مصر، إلا أنها لم تتوقف عن مطالبة مصر بضرورة فتح معبر رفح وتحويله إلى معبر للأفراد والبضائع بدلاً عن الأنفاق التي قام الجيش المصري بهدمها⁷⁹. ولا يتوفر في الأفق ما يشير إلى احتمال تحسن العلاقات بين الحكومة المقالة والحكومة المصرية طالما بقيت سياسة السلطات المصرية على حالها، في تشديد الحصار على القطاع، وموقفها السلبي الذي يصل لدرجة العداء مع الحكومة التي تقودها حماس هناك.

وقد احتفظت حكومة هنية بموقفها الثابت تجاه الأزمة السورية، والتي تأسست على الدعوة لوقف الظلم والقتل وحقن الدماء هناك في إطار حلّ سياسي بعيداً عن الطول الأمنية، نافية أيّ وجود للمقاتلين المحسوبين على حماس في سورية⁸⁰.

6. الوضع الإداري:

حاولت حكومة هنية تقديم أداء حكومي أفضل خلال سنتي 2012 و2013 في ضوء الحصار المفروض، حيث اعتمدت مطلع أيلول/سبتمبر 2012 خطة لثلاث سنوات لتحسين الأداء الحكومي⁸¹. وبالرغم من المساءلات التقليدية التي طالت وزراء ومسؤولين في حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 إلا أن أبرز تلك المساءلات تمثلت في مساءلة المجلس التشريعي في غزة وزير الداخلية فتحي حماد الرجل القوي في حماس، وتوبيخه حول تجاوزاته المتكررة للقانون⁸².

وقد أجرى هنية تعديلاً وحيداً على حكومته طيلة سنتي 2012 و2013، حيث منح المجلس التشريعي في غزة في 2012/9/2 الثقة لحكومة هنية المعدلة⁸³. وخلال أول اجتماع للحكومة الجديدة، التي أسند فيها صلاحيات واسعة لنائب رئيس الوزراء زياد الظاظا، تعهد هنية بإضافات نوعية لعمل حكومته خلال مئة يوم⁸⁴.

7. التحدي الأمني:

لم تواجه حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 تحديات أمنية حقيقية على المستوى الداخلي، باستثناء دعوة ناشطين على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، يطلقون على أنفسهم حركة تمرد، للانقلاب على حكومة هنية في 2013/11/11.

وفي هذا السياق أكد هنية أن الإطاحة بغزة وهم كبير⁸⁵، فيما كشفت وزارة الداخلية في غزة النقب عن مخطط ثلاثي يضم السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" وأجهزة مخابرات عربية لضرب قطاع غزة، وتأكيدا على وجود دور مفضوح لأموال وأحزاب عربية بهدف تخريب أمن غزة⁸⁶. ومع ذلك، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة هنية من ضبط الأمن والاستقرار الداخلي ومنع أي محاولة لإحداث الفوضى، أو الرجوع إلى دوامة الفلتان الأمني التي سادت في مرحلة ما قبل سيطرة حماس على القطاع.

8. الأسرى والقدس واللاجئون:

اهتمت حكومة هنية بتأكيد وترسيخ الثوابت والقضايا الوطنية الفلسطينية الأساسية، وخصوصاً قضايا القدس واللاجئين والأسرى. فقد أكد هنية في 2012/2/27 خلال لقائه ماهر الطاهر مسؤول الجبهة الشعبية في الخارج لدى زيارته لغزة على التمسك بحق العودة⁸⁷. كما حذّر من يتلاعب بحق العودة بأنه سوف يحرق وتُحرق يديه بيد اللاجئين⁸⁸؛ ودعا القيادات الفلسطينية في الخارج لزيارة غزة⁸⁹.

وفي غمرة أزمة مخيم اليرموك، أكد هنية أن حكومته تبذل جهوداً كبيرة لفك الحصار عن مخيم اليرموك وتحييد الفلسطينيين عما يحدث بسورية. وخلال احتفال تكريمي منح هنية اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية بفعل المعارك الدائرة هناك شقة سكنية ووظيفة لكل عائلة رافضاً توطينهم⁹⁰.

أما قضية القدس فقد تكررت دعوات هنية، في مختلف المناسبات، للعرب والمسلمين لحمايتها من مخططات الخنق والتهويد⁹¹. وبشأن قضية الأسرى أعلن هنية تحمل المسؤولية تجاه قضيتهم، داعياً لانتفاضة ثالثة لتحريرهم، مطالباً في الوقت نفسه مصر بتحمل مسؤولياتها تجاه إلزام الاحتلال بالوفاء بالتعهدات والاتفاقات الخاصة بتحسين ظروفهم الاعتقالية⁹².



مرّ ملف المصالحة الفلسطينية طيلة سنتي 2012-2013 بتطورات على المستوى النظري، ولكن لم يفلح طرفا الانقسام الفلسطيني في ترجمتها إلى وقائع ملموسة على أرض الواقع.

ثالثاً: تطورات المصالحة والحوار الوطني

فقد بقي إعلان الدوحة الذي تمّ إبرامه بداية سنة 2012 حبراً على ورق، ولم تفلح الحوارات الثنائية التي جرت برعاية مصرية حتى لحظة حدوث الانقلاب في مصر، في إنزاله منزل التنفيذ وسط اتهامات متبادلة بتحمل مسؤولية تعطيل المصالحة بين الطرفين. إلا أن نهاية سنة 2013 شهدت بعض التطورات الإيجابية والمبادرات لدعم المصالحة، خصوصاً من قبل حكومة هنية. وكان إعلان الدوحة أحد أهم المفاصل والمحطات ذات العلاقة بملف المصالحة والحوار الفلسطيني الداخلي. فلم تكد سنة 2012 تطوي شهرها الأول حتى شهدت نقلة مهمة في إطار الحوار الدائر بين حركتي حماس وفتح، عبر قيام خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والرئيس عباس بتوقيع إعلان الدوحة برعاية مباشرة من أمير قطر في 2012/2/6.

ونصّ الإعلان على تشكيل حكومة توافق وطني يرأسها الرئيس عباس، وتفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي يبحث أمر تفعيل المنظمة وانتخابات المجلس الوطني، وإنجاز ملف الحريات، وملف المصالحة المجتمعية. ومن ثمّ بدء عمل لجنة الانتخابات المركزية لتحديث سجل الناخبين، بما يمهد الطريق أمام قيام الرئيس عباس بإصدار مرسوم لتحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني⁹³. وجاء إعلان الدوحة لينتهي شهوراً من الجدل بين الحركتين حول شخص رئيس الحكومة التوافقية التي يناط بها تنفيذ ملفات المصالحة وإجراء الانتخابات.

ولم يكد حبر التوقيع على إعلان الدوحة يجف، حتى ظهرت علامات تصدّع وخلاف في موقف حماس من الاتفاق الحاصل بين مشعل وعباس. فقد انبرى بعض قادة حماس في قطاع غزة لإبداء معارضتهم لإسناد رئاسة حكومة التوافق الوطني إلى الرئيس عباس، ومن بينهم عضوا المكتب السياسي محمود الزهار الذي جاهر برفض الاتفاق علناً، وخليل الحية الذي قدّم معارضته من وجهة نظر قانونية⁹⁴.

وشكلت معارضة كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التي تمثل حركة حماس في المجلس التشريعي عقبة إضافية في وجه الاتفاق، إذ أكدت على لسان إسماعيل الأشقر نائب رئيسها أن إعلان الدوحة مخالف للقانون وتجاوز للمجلس التشريعي⁹⁵. وانضم إلى المعارضة الداخلية في حماس أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، الذي ذهب إلى أن منصب عباس المسند إليه بحسب إعلان الدوحة مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، معلناً رفض تكريس السلطات بيد رجل واحد⁹⁶.

وعلى خلفية الاعتراض الذي أظهرته بعض قيادات حماس في قطاع غزة، والتي شعرت بالغضب جراء عدم استشارتها قبل توقيع الاتفاق، فقد عقد مشعل وهنية اجتماعاً عاجلاً في الدوحة في 2012/2/15 لتدارك الموقف، وخلصا إلى التوافق وعدم وجود أيّ خلاف في حماس بشأن إنفاذ إعلان الدوحة⁹⁷.

وبالرغم من ذلك، فإن إعلان الدوحة لم يرَ النور لأسباب اختلفت فتح وحماس في تفسيرها حسب موقف كل منها، وهو ما دفع تجمع الشخصيات المستقلة التي يرأسها رجل الأعمال ياسر الوادية لنشر مبادرة عاجلة في 2012/4/28 لتنفيذ المصالحة بين الطرفين⁹⁸.

ومع فشل التطبيق في مرحلته الأولى، دخلت فتح وحماس في مرحلة جديدة امتدت من أيار/مايو 2012 وحتى نهاية السنة. ففي 2012/5/20 التقى وفدان يمثلان فتح وحماس برئاسة كل من عزام الأحمد وموسى أبو مرزوق في القاهرة برعاية مصرية، واتفقا على عمل لجنة الانتخابات بغزة وبدء مشاورات لتشكيل الحكومة⁹⁹. وفي لقاء آخر في 28-29/5/2012، اتفق الطرفان على القضايا المتعلقة بتشكيل حكومة التوافق الوطني¹⁰⁰، وهو ما مهد للقاء ثالث في 2012/6/5، حيث شهد اتفاق الحركتين على الإسراع في تسمية أعضاء حكومة التوافق والإعلان عنها رسمياً بحضور مشعل وعباس في 2012/6/20¹⁰¹. لكن أياً من ذلك لم يحدث، مما اضطر أبو مرزوق في 2012/6/25 لاتهام الـ"فيتو" الأمريكي بتعطيل مسار المصالحة الفلسطينية¹⁰²، إلا أن الأحمد نفى وجود أي "فيتو" أمريكي على المصالحة¹⁰³.

تبعاً لذلك، ساد التوتر أجواء العلاقة بين الطرفين، وقامت حماس في إثر ذلك في 2012/7/2 بتعليق تسجيل الناخبين في غزة مؤقتاً، بسبب سياسة القمع الأمني في الضفة الغربية¹⁰⁴، كما رفضت قرار حكومة فياض في 2012/7/10 إجراء الانتخابات المحلية بالضفة وعدته ضرباً لجهود المصالحة¹⁰⁵.

من جهتها أكدت فتح على لسان الأحمد ألا عودة لبحث المصالحة مع حماس إلا بعد عودة لجنة الانتخابات للعمل في غزة¹⁰⁶، الأمر الذي نفته حماس على لسان هنية الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة طلبت من السلطة تجميد المصالحة¹⁰⁷.

وفي حوار صحفي في 2012/9/20، جدد الأحمد عدم استعداد فتح لأي حوار جديد مع حماس، مؤكداً أن المطلوب الشروع في تنفيذ اتفاق المصالحة فوراً، والسماح للجنة الانتخابات بالعمل في غزة من جديد¹⁰⁸.

ومع نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2012، أكد البردويل أن حماس قدمت للرئيس المصري محمد مرسي ورقة جديدة لمصر تتضمن آليات لتنفيذ المصالحة المتعثرة مع فتح، وهو ما ردّ عليه الأحمد بالتأكيد على أن مصر بعد تسلّم الإخوان للحكم لم تعد مؤهلة لتكون مرجعية وراعية للحوار والمصالحة الفلسطينية، متهماً إياها بالتحيز لحماس¹⁰⁹.



ولم تنته سنة 2012 إلا على إيقاع تصريحات مشعل عندما وطأت أقدامه أرض غزة في زيارة تاريخية في 2012/12/7، حين وعد بتحقيق المصالحة ووَأد الانقسام¹¹⁰.

ومع الأيام الأولى لسنة 2013، وتحديدًا في 2013/1/17، التقى وفدان من فتح وحماس برعاية مصرية في القاهرة، وأقرا جدولاً زمنياً لتشكيل حكومة توافقية برئاسة الرئيس عباس نهاية كانون الثاني/يناير 2013. وتمّ التفاهم على إنجاز ملفات المصالحة رزمة واحدة، وعقد اجتماع للإطار القيادي لمنظمة التحرير في 2013/2/9 الذي سيتولى الإشراف والمصادقة على قانون انتخابي جديد للمجلس الوطني الفلسطيني، فضلاً عن إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة والقطاع لاستكمال السجل الانتخابي، على أن تبدأ مشاورات تشكيل الحكومة نهاية شباط/فبراير، ليصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي يحدد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني¹¹¹.

وبدأت أولى ثمار هذا الاتفاق بقاء بين رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر وإسماعيل هنية في 2013/1/30، أعقبه اتفاق على بدء عمل اللجنة في قطاع غزة¹¹².

لكن عجلة المصالحة ما لبثت أن أصابها العطب من جديد دون أن يطرأ على مسارها أيّ جديد باستثناء اللقاء اليتيم الذي عقده الإطار القيادي للمنظمة في 2013/2/9 دون أن يتمخض عنه أيّ إجراءات نوعية.

وفي تغريدة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" Facebook في 2013/5/6، عزا أبو مرزوق تأخر تنفيذ المصالحة إلى ستة أسباب، من أبرزها غياب الموضوع السياسي عن الحوار، واختلاف البرامج السياسية، والفيتو الإسرائيلي والأمريكي، وشروط الرباعية، وتخوف فتح من سيطرة حماس على المنظمة، وألوية تفضيل المفاوضات مع "إسرائيل" لدى أبو مازن¹¹³.

ومع أيار/مايو 2013 دخلت المصالحة بين فتح وحماس طور إدارة الأزمة التي راعت الجانب الشكلي، دون أيّ مترتبات حقيقية حتى الشهر الأخير من سنة 2013. فقد اتفقت حماس وفتح في لقاء جديد برعاية مصرية في 2013/5/15 على تشكيل حكومة وفاق خلال ثلاثة أشهر¹¹⁴، في الوقت الذي أقرت فيه لجنة الحريات المنبثقة عن اتفاق المصالحة في اجتماع لها بالقاهرة بمشاركة فتح وحماس في 2013/5/30 على اتفاق الكل الفصائلي الفلسطيني على حماية الحريات العامة ووقف كل أشكال الاعتقال السياسي¹¹⁵.

ورداً على دعوة هنية للفصائل بالمشاركة في إدارة غزة في 2013/8/26، أبدت فتح رفضها للمبادرة، مشترطة إرسال موفد إلى غزة بتنفيذ حماس لاتفاق القاهرة وإعلان الدوحة.

وحين ألقى هنية خطاباً سياسياً مركزياً في 2013/10/19 ودعا فيه فتح لتنفيذ المصالحة وإنهاء الانقسام، ردت فتح على لسان ناطقها أحمد عساف بأن فتح جاهزة لتنفيذ المصالحة، وأن حماس هي التي تتهرب من تنفيذها¹¹⁶. وأكد المتحدث باسم فتح في غزة حسن أحمد جدية حركته في إنهاء الانقسام، أما سفيان أبو زائدة عضو المجلس الثوري لحركة فتح فقد أكد على العناصر الإيجابية في خطاب هنية، ودعا الرئيس عباس لزيارة القطاع لطّي صفحة الانقسام. بدوره، نفى أبو مرزوق في 2013/11/7 مسؤولية حماس عن تعطيل المصالحة، مشيراً في مناسبة أخرى في 2013/11/23 إلى أن ملف المصالحة مع فتح مؤجل حتى انتهاء فترة الحمل الكاذب، في إشارة إلى المفاوضات¹¹⁷. وفي 2013/11/28، أكد هنية في لقاء مع شخصيات سياسية ومجتمعية وأكاديمية التزام الحكومة في غزة وحماس باتفاقي القاهرة والدوحة، داعياً لتطبيق المصالحة¹¹⁸.

وفي الوقت الذي كانت فيه سنة 2013 تستعد للرحيل، شهد ملف المصالحة تطورات إيجابية، إذ بادر هنية للاتصال بالرئيس عباس في 2013/12/11، وناقش معه الوضع الإنساني في قطاع غزة وسبل تحقيق المصالحة بين الطرفين. كما تلقى عباس اتصالاً مماثلاً من مشعل في 2013/12/14 وبحث معه جملة من القضايا، ومن بينها سبل تطبيق المصالحة، وناقش فيها الخطوات المطلوبة لتفعيل مسار المصالحة خلال المرحلة المقبلة¹¹⁹.

وبلغت الأجواء مستوى عالياً من التفاؤل عبر قيام حكومة هنية بإطلاق عدد من معتقلي فتح، والسماح لنواب وقيادات وأعضاء فتح الذين فروا في غمرة أحداث الانقسام سنة 2007 بالعودة إلى القطاع. وفي إثر ذلك، جرى حراك متسارع على مدار كانون الثاني/يناير 2014 بين الطرفين، إذ أفادت مصادر واسعة الاطلاع أن الطرفين يناقشان كافة الملفات المتعلقة بتطبيق المصالحة بعيداً عن وسائل الإعلام، سعياً إلى تشكيل حكومة التوافق الوطني. ومع ذلك، فإن تعثر المصالحة يبقى احتمالاً قوياً، بالرغم من تشديد كافة الأطراف الفلسطينية على أهميتها وضرورتها. إذ إن اتفاق المصالحة الذي تمّ توقيعه في 2011/5/4، لم يعالج الأسباب الحقيقية للانقسام، وهي الأسباب السياسية والاستراتيجية المتعلقة بموقف طرقي الانقسام من المسار الوطني الفلسطيني باتجاه المقاومة المسلحة وما يترتب عليها من استحقاقات، أو باتجاه التسوية السلمية وما يترتب عليها من استحقاقات. وهي استحقاقات متعارضة لا تكفي الجوانب الإجرائية للمصالحة لعلاجها. كما أن طريقة تنفيذ برنامج المصالحة تجعل الطرف الإسرائيلي (المعادي للمصالحة) متحكماً في ثلاثة ملفات من ملفاتها الخمسة: ملف تشكيل الحكومة، وملف إجراء الانتخابات، وملف إصلاح الأجهزة الأمنية كلها ملفات يمكن أن يقوم الطرف الإسرائيلي بإفشالها أو تعطيلها، ويكاد يستحيل تنفيذها دون سكوته أو رضاه في حالة السعي لتنفيذها في الضفة الغربية.



مرت الأوضاع الفلسطينية الداخلية بتقلبات واضحة ومراحل مختلفة على مدار السنتين المنصرمتين. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه حماس محنة خلاف داخلي إثر توقيع إعلان الدوحة، فإن الإشكاليات الداخلية تركت آثارها الواضحة على البنية التنظيمية لحركة فتح.

رابعاً: العلاقات الفلسطينية الداخلية

واتسمت العلاقات المتبادلة بين حماس من جهة، والسلطة وفتح من جهة أخرى، بالتوتر والاشتباك الإعلامي في معظم الأحيان، في الوقت الذي شهدت فيه علاقة حماس بالجهاد الإسلامي تحسناً ملحوظاً. ويمكن ضبط إيقاع طبيعة ومسار العلاقات الفلسطينية الداخلية، سلطة وفصائل، في التالي:

1. وضع حماس الداخلي:

شهد الوضع الداخلي لحركة حماس على مدار سنتي 2012 و 2013 العديد من التطورات التنظيمية المهمة. فقد برز خلاف تنظيمي بين قيادتي غزة والخارج عقب إعلان الدوحة بين حركتي فتح وحماس في شباط/ فبراير 2012، وهو ما تجسد في التصريحات المعارضة للاتفاق التي نطقت بها بعض القيادات البارزة في الحركة، من قبيل تصريحات محمود الزهار التي أكد فيها أن تسليم عباس زمام الأمور وفق إعلان الدوحة يشكل خطوة خاطئة لم يستشرنا فيها أحد¹²⁰، وتصريحات خليل الحية التي رفض فيها قبول عباس رئيساً للحكومة إلا بعد تعديل القانون وحلفه اليمين أمام المجلس التشريعي¹²¹.

ومع ذلك، فإن حماس استطاعت تجاوز هذا المنعطف في وقت وجيز، إذ خرج صلاح البردويل أحد قادة الحركة في غزة في 2012/2/15 مؤكداً أن التباين في وجهات النظر بين قادة حماس حُسم باتجاه تنفيذ إعلان الدوحة¹²².

وشهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات الداخلية للحركة التي أسفرت، حسب أبو مرزوق، عن تغير ملحوظ حيث انضم بعض كوادر الحركة إلى عضوية قيادتها ومكتبها السياسي¹²³.

وكان مشعل أعلن مطلع سنة 2012 نيته عدم الترشح لرئاسة المكتب السياسي لحماس، وأنه قرر مغادرة الموقع التنظيمي لا الدور الوطني¹²⁴.

ونتيجة للظروف السياسية والأمنية والفنية في ساحة الخارج فقد تأخرت عملية استكمال الانتخابات هناك، وهو ما ينطبق على ساحة الضفة الغربية أيضاً. وفي 2013/4/2 أعلنت حماس في بيان رسمي عن قيام مجلس الشورى التابع للحركة بتجديد الثقة لمشعل كرئيس للمكتب السياسي

لولاية تنظيمية جديدة خلافاً للتوقعات بشأن عدم ترشحه¹²⁵. وكان مشعل منذ إعلانه عن عدم الترشح، قد تعرض لضغوط واسعة من الكثير من قيادات وكوادر الحركة للتراجع عن إصراره على ذلك. واستمر هذا الضغط عندما انعقد مجلس الشورى، حيث أكد رغبته بعدم الترشح، إلا أنهم طلبوا منه على الأقل ترك الأمر لمجلس الشورى ليقرر. وعندما نزل مشعل على رغبتهم، قام مجلس الشورى بانتخابه رئيساً للحركة، و بانتخاب هنية نائباً له.

وليس خافياً أن حماس شهدت استقراراً تنظيمياً واضحاً عقب الانتهاء من ملف الانتخابات، ما يؤهلها للتفرغ والانشغال بإنجاز المهام الوطنية الملحة خلال المرحلة القادمة.

2. وضع فتح الداخلي:

شهد الوضع الداخلي لحركة فتح سنتي 2012 و2013 بروزاً لبعض الخلافات الداخلية بين الأجنحة والتيارات المختلفة للحركة. وتركزت الخلافات بوضوح بين تيار الرئيس عباس وتيار محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة، حيث شنّ الموالون لدحلان هجوماً قاسياً على عباس، إذ قال سمير المشهراوي في 2012/1/9 أنه منذ أن جاء عباس رئيساً لفتح والسلطة والهزائم تنهال علينا¹²⁶، فيما استعرض النائب ماجد أبو شمالة في 2012/1/11 تجاوزات عباس للقانون منذ توليه الرئاسة¹²⁷، وهو ما دفع مركزية فتح في 2012/1/29 لفصل المشهراوي من المجلس الثوري للحركة بسبب تهجمه على عباس¹²⁸، مما استتبع قيام دحلان في 2012/1/31 بتقديم شكوى ضدّ عباس لرؤساء كتل وقوائم المجلس التشريعي¹²⁹.

وواصل دحلان، مستفيداً من الدعم الإماراتي، ومن علاقاته الجيدة مع النظام المصري بعد الانقلاب على مرسي، ومن شبكة علاقاته الفتاوية الواسعة، هجومه على عباس في أوقات متفرقة، مؤكداً في 2012/11/7 أنه انتهى، وأن إصراره على المفاوضات كارثة، متهماً إياه باقتراح التنازل عن حقّ العودة في مفاوضات كامب ديفيد الثانية Camp David Summit¹³⁰. وفي 2013/10/7، أصدرت اللجنة المركزية لفتح قراراً بفصل القائد السابق للأمن الوطني الفلسطيني في لبنان العميد محمود عيسى الملقب بـ"اللينو"، والمحسوب على دحلان، من الحركة وتجريده من رتبة العسكرية بسبب تجاوزاته المتكررة وانتقاداته لقيادة الحركة¹³¹. وفي ضوء فشل المساعي التي تولتها جهات إقليمية لتسوية الخلاف بين عباس ودحلان، اتهمت فتح دحلان في 2013/10/29 باغتيال كوادر الحركة وتسليم غزة لحماس¹³². ووصل تراشق الاتهامات ذروته بين الطرفين في أوائل آذار/مارس 2014، عندما تبادلوا الاتهامات بشأن اغتيال عرفات.

ولم تقتصر الانتقادات الداخلية على تيار دحلان، بل إن عباس زكي عضو مركزية فتح اتهم في 2012/10/31 قيادة فتح الحالية بأنها غير مؤهلة لتجسيد طموحات الشعب الفلسطيني¹³³.



وعلى الصعيد الحركي الداخلي في قطاع غزة اختارت فتح يزيد الحويحي رئيساً لهيئتها القيادية الجديدة في قطاع غزة في 2012/4/22¹³⁴، الأمر الذي ووجه بانتقادات من بعض مستويات الحركة ومن بينهم النائب أشرف جمعة الذي أكد أن سياستها التنظيمية المتبعة ستؤدي لانشقاق في صفوف التنظيم¹³⁵، إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى قدم الحويحي استقالته نتيجة إشكاليات داخلية¹³⁶.
وأعاد عباس في 2013/1/8 تشكيل الهيئة القيادية لفتح في غزة وعين أحمد نصر أميناً للسر¹³⁷، ثم أصدر في 2013/3/5 قراراً بتشكيل هيئة قيادية جديدة لفتح بالقطاع¹³⁸.
وفي 2013/11/6 أعلن محمود العالول عضو مركزية فتح، أن فتح تحاول إقناع مروان البرغوثي بتسلم منصب نائب رئيس السلطة¹³⁹.

3. حماس والسلطة الفلسطينية:

إلى جانب علاقة التنافر السياسي بفعل تبني ورعاية السلطة لمشروع المفاوضات، فإن العلاقة التي ربطت حماس بالسلطة على مدار سنتي 2012 و2013 تميزت بالتوتر والصدام. فقد نشرت حماس تقريراً لها مطلع سنة 2012 اتهمت فيه أمن السلطة بالضفة باعتقال 805 من أنصارها سنة 2011¹⁴⁰.

وفي 2012/3/23، كشف خليل الحية القيادي في حماس وثائق اتهم فيها السلطة الفلسطينية بالتورط في مؤامرة ضد قطاع غزة وافتعال أزمة الوقود والكهرباء¹⁴¹، فيما صادر أمن السلطة في 2012/10/16 أرشيف حماس العسكري بالضفة¹⁴².

وحين كشفت حماس عن وثائق تدين السلطة وسفارتها بالقاهرة بتشويه المقاومة وقطاع غزة، انبرت السفارة إلى القول إن الوثائق التي عرضتها حماس مزورة¹⁴³، قبل أن يشن السفير بركات الفرا هجوماً على حماس، مدعياً أن 95% من أهل غزة لا يقبلون بحكمها، وهم مغلوبون على أمرهم، معلناً إبقاء معبر رفح مغلقاً حتى عودة الحرس الرئاسي إليه¹⁴⁴.

وفي مطلع سنة 2013، نشرت حماس بياناً اتهمت فيه أمن السلطة بتنفيذ 1,262 اعتداء ضد أنصارها في الضفة خلال سنة 2012¹⁴⁵. كما اتهمت حماس، في تقرير مطول صادر عنها، أجهزة أمن السلطة الفلسطينية أنها قامت بـ 1,613 اعتداء على عناصرها في الضفة الغربية خلال سنة 2013. وأضافت الحركة أن حالات الاعتقال بلغت 782 حالة، وأن حالات الاستدعاء بلغت 537 حالة، مقارنة بعدد حالات الاستدعاءات سنة 2012، والتي بلغت 426 حالة. وبلغت حالات تمديد الاعتقال في سجون السلطة 101 حالة، والاعتداءات 188 حالة، وهي تتنوع ما بين اقتحام للبيوت وتعذيب وضرب واعتداء على ممتلكات خاصة¹⁴⁶. وفي 2013/3/25، اتهمت حماس عناصر من السلطة بتسريب معلومات غير صحيحة حول مجزرة الجنود المصريين برفح¹⁴⁷، كما اتهمت السلطة في 2013/6/13 بشن حملات إعلامية ضد الحركة¹⁴⁸.

وعلى مدار النصف الثاني من سنة 2013، انشغلت حماس بنفي اتهامات الرئيس عباس وقيادات في السلطة بالتدخل في الشأن المصري الداخلي، وإرسال عناصر إلى مصر للتأثير في مجريات الأحداث هناك.

ومع ذلك، فإن بعض استثناءات مرنة اخترقت حجب العلاقة الكثيفة بين الطرفين، حين رحبت حماس في 2012/11/30 بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations منح فلسطين (ويُقصد بها هنا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة) صفة "دولة مراقب غير عضو"¹⁴⁹، وحين سمحت السلطة للحركة في 2012/12/13 بإحياء ذكرى انطلاقتها الـ 25 في مدينة نابلس للمرة الأولى منذ سنة 2007¹⁵⁰. ويصعب تصور حدوث أيّ تغيير على مستوى العلاقة بين الطرفين ما لم يتم إنجاز المصالحة الوطنية التي تكفل تنظيم الخلافات وإدارتها، والحدّ من حجم التوترات إلى الحد الأدنى.

4. حماس وفتح:

اتسم منحى العلاقة بين فتح وحماس بالتأرجح طبقاً للمنحى البياني الذي تفرزه مخرجات الحوارات الدائرة بين الطرفين. فقد سادت التهدئة النسبية أجواء العلاقة بين الحركتين في الربع الأول لسنة 2012، قبل أن يطفو نوع من التوتر دفع حماس في 2012/4/1 لإطلاق مبادرة لبناء جسور الثقة مع فتح¹⁵¹. وبقي التذبذب سيد الموقف وصولاً إلى زيارة أمير قطر لغزة، التي انتقدتها فتح لكونها قد تُستغل لتعميق الانقسام¹⁵².

ومع نهاية سنة 2012، طرأ تحسن واضح على العلاقة في ضوء سماح حماس لفتح بإقامة احتفالات في ذكرى انطلاقتها لأول مرة منذ ست سنوات¹⁵³.

وفي إثر الانقلاب على الرئيس محمد مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013 اتهمت حماس قيادات في فتح بترويح الأكاذيب في الإعلام المصري عن حماس، ونشرت 16 وثيقة في 2013/7/30 تكشف عن تحريض فتح ضدها في الإعلام المصري¹⁵⁴. ودخلت العلاقة بين الطرفين طوراً أكثر سخونة عقب كشف حماس وثائق أخرى جديدة تثبت تورط فتح بالتحريض على الحركة في مصر¹⁵⁵.

وفي 2013/8/15، أعلن عزام الأحمد أن فتح لن تبقى أسيرة لحماس بشأن عدم تطبيق المصالحة، وأن فتح بدأت بدراسة الإجراءات، وستتخذ قرارات مؤلمة دون أن يكشف عن طبيعتها¹⁵⁶. وفي 2013/8/25 رفضت اللجنة المركزية لفتح طروحات حماس بالمشاركة في إدارة غزة¹⁵⁷، وشنّ عدد من قادة فتح هجوماً ضدّ حماس، من بينهم الأحمد الذي هدد بالعودة إلى غزة على دبابه مصرية¹⁵⁸، ودحلان الذي أكد على الاستقواء بالآخرين في مواجهة حكم حماس¹⁵⁹.



وفي الوقت الذي طالبت فيه فتح القيادي أبو مرزوق بوقف بثّ التحريض ضدّ مصر عبر فضائيات حماس¹⁶⁰، فقد شددت على عدم السماح لحماس بإثارة الأوضاع في الضفة بحجة المقاومة¹⁶¹. وعندما ارتفعت دعوات التمرد على حكم حماس في قطاع غزة، نفت فتح في 2013/10/3 أيّ علاقة لها بحركة تمرد في القطاع¹⁶². غير أن محمود عباس الذي زار مصر في 2013/11/11 لم يتردد في اتهام حماس بتعطيل المصالحة، والقول إن "الناس لم تعرف خطورة حماس إلا بعد سقوط الإخوان في مصر". بل إن مصدراً رفيعاً في الوفد المرافق لعباس وصف ما حدث في مصر بأنه "معجزة الهية"، وادعى أن أمريكا و"إسرائيل" دبّرتا صعود حماس للسلطة¹⁶³!! وقد تصاعد التحريض الإعلامي من قبل بعض رموز فتح، لدرجة أن موسى أبو مرزوق قال في تعليق له نشره على صفحته الشخصية على الفيس بوك في 2013/12/6، إن حماس تحوّلت عند أحد ناظري فتح الرسميين إلى "العدو المركزي عوضاً عن (إسرائيل)، فلا يكاد يمر يوماً إلاّ ونجده يخترع قصة، ويبني عليها، ويكيل من الاتهامات من كل باب"¹⁶⁴.

وقد يُوضع ما سبق في سياق التصعيد الإعلامي الفتاوي ضدّ حماس؛ غير أنه قد يُفهم منه نوعاً من التأييد الضمني لإجراءات تشديد الحصار على قطاع غزة، التي تستهدف إسقاط حكومة حماس. إلا أن العلاقة شقت طريقها إلى التحسن التدريجي النسبي، إثر اتصالات هاتفية بين عباس وكلاً من مشعل وهنية، وأسست لجملة من الخطوات التصالحية بين الطرفين.

5. حماس والجهاد الإسلامي:

بدأت علاقة حركتي حماس والجهاد في أفضل أحوالها على مدار سنتي 2012 و2013. فمنذ الأيام الأولى لسنة 2012، دعا هنية حركة الجهاد خلال لقاء مع وفد قيادي من الحركة إلى إجراء حوار معمق لتحقيق الاندماج التام مع حركة حماس¹⁶⁵. وفي غمرة النقاشات المتبادلة، أكد محمد الهندي أحد قادة الجهاد في 2012/3/18 أن محادثات الاندماج مع حماس مستمرة إيجابياً، فيما أوضح نافذ عزام أحد قادة الحركة أن علاقة الجهاد وحماس في تطور مستمر، وأن هناك محطات كثيرة للوصول إلى الاندماج المطلوب¹⁶⁶. وقد وصلت العلاقات مستوى رفيعاً من التنسيق والشراكة في حرب الأيام الثمانية التي شنّها الإسرائيليون على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والتي أطلقوا عليها اسم "عمود السحاب"، بينما أطلقت عليها قوى المقاومة اسم "حجارة السجيل".

وبالرغم من تصريحات محمود الزهار أحد قادة حماس في 2013/9/16 حول تشكيل قيادة مشتركة مع الجهاد الإسلامي، إلا أن توضيحات لاحقة صدرت عن قيادات في حماس والجهاد تؤكد أن الحركتين اتفقتا على تشكيل قيادة تنسيقية عليا وليس قيادة مشتركة¹⁶⁷. وعلى ما يبدو، فإن العلاقة بين حماس والجهاد سوف تبقى في إطاراتها التنسيقية ولن تنحو منحى الاندماج التنظيمي في المدى المنظور.

خامساً: الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني

واصلت السلطة الفلسطينية التزامها بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طيلة سنتي 2012 و2013 في ظلّ اتهامات حامية صبتها قوى المقاومة الفلسطينية، التي اغتيل واعتقل الكثير من قادتها

وكوادرها وعناصرها، وتضررت أنشطتها وبنائها التحتية، بفعل التعاون الأمني الذي تمارسه السلطة بمهنية عالية مع الاحتلال. ويتضح التنسيق الأمني جلياً كل يوم من خلال الأدوار التكاملية مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، التي تؤديها أجهزة أمن السلطة في إطار ملاحقتها للمقاومة، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، واعتقال عناصرها وكوادرها وزجهم في السجون، إضافة إلى الطرد من الوظيفة والملاحقة الاقتصادية لكل مشتبه في تأييده للمقاومة.

وتعدّ مسألة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي من أكثر المسائل التي تشغل بال المواطن الفلسطيني، حيث يُعارض هذا التنسيق أعداد كبيرة من الفلسطينيين، فيما تحاول السلطة الفلسطينية في رام الله التقليل من شأنها وتبريرها¹⁶⁸. وتطالب فصائل المقاومة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لكونه ينتقص من كل التضحيات الفلسطينية عبر السنين، ولا يلقي بالألمعانة الفلسطينيين من الاحتلال، ويضع الفلسطيني في مواجهة الفلسطيني¹⁶⁹.

ولم يترك التنسيق الأمني آثاره السلبية على العلاقات الفصائلية فحسب، بل إنه أحدث شروخاً بالغة في البنية النفسية والاجتماعية الفلسطينية، فقد ترك التنسيق الأمني، وخصوصاً الاعتقال السياسي، جروحاً عميقة وندوباً غائرة في نفوس الفلسطينيين الذين اکتوتوا بنيران هذه الظاهرة التي استمرت منذ نشأة السلطة ولم تنقطع حتى اليوم.

وقد أثارت تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2013/10/10، والتي عبّر فيها علناً في برنامج "حكي على المكشوف"، الذي بثته قناة الفلسطينية، عن نجاح سلطته في التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بنسبة 100%، ردود فعل مستنكرة ورافضة لمبدأ التنسيق الأمني¹⁷⁰.

إن الاعتقالات السياسية التي تستهدف كوادراً وأنصار قوى المقاومة الفلسطينية وتجري بشكل يومي في الضفة الغربية، فضلاً عن استمرار المدهامات وإغلاق المؤسسات، بموازاة استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، تضع القيم الوطنية في دائرة الخطر الشديد، وتبث روح الإحباط والاغتراب عن الوطن، وتمنع المواطن الفلسطيني من التفاعل الجاد والعمل الحقيقي من أجل نصرة شعبه وقضيته، وتنتهك الكرامة الوطنية والحقوق الإنسانية والقانونية للفلسطينيين¹⁷¹.

ولا يشي حال الأجهزة الأمنية بانفراجة قريبة تمسّ هيكلها واستراتيجية عملها، وما زالت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله تُشرّع التنسيق الأمني على قاعدة الالتزامات الأمنية المفروضة بموجب اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق، وتبيح كافة الإجراءات تبعاً لذلك، وتبدي



انفتاحاً بلا حدود على التزامات واتفاقات أمنية مع الإدارة الأمريكية وغيرها، بما يشتمل على التزود بالسلاح والمعدات وتدريب وتأهيل العناصر الأمنية والإشراف على الأداء الأمني وفقاً للمهام المرسومة، وترفض توظيف الأمن الوطني الفلسطيني في أي محاولة للصدام أو التصدي لأي توغل أو عدوان إسرائيلي. ولئن استبشر البعض بالحراك الدائر في ملف المصالحة الوطنية، وإمكانية انعكاسه إيجاباً لجهة الحد من التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلا أن معطيات الواقع لا تقدم أي مؤشرات حول إمكانية حدوث تغيير ملموس في السياسة الأمنية للسلطة في الضفة الغربية.

ولعل في الاطلاع على مجريات الواقع على مدار سنتي 2012 و2013 ما يشير إلى بعض ممارسات التنسيق الأمني التي يبقى الكثير منها طيّ الكتمان. فمع مطلع سنة 2012 أشاد وزير حرب الاحتلال إيهود باراك Ehud Barak بالتنسيق الأمني مع السلطة، عازياً استقرار الضفة الغربية أمنياً إلى تعاونها الأمني مع الأمن الإسرائيلي¹⁷².

وحسب تصريح الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال في آذار/ مارس 2012، فإن السلطة الفلسطينية اعتقلت 2,200 مقاوم في الفترة 2009-2010، وأقل من 700 مقاوم سنة 2011¹⁷³؛ فيما أفادت معطيات فلسطينية أن أجهزة الأمن التابعة للسلطة سلّمت الاحتلال 25 جندياً ومستوطنات تسللوا للضفة خلال نيسان/ أبريل 2012¹⁷⁴. وبلغ التنسيق الأمني حداً كشف معه فهمي شبانة الضابط السابق في جهاز المخابرات التابع للسلطة أن التنسيق الأمني سبب لاعتقال 25% من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال¹⁷⁵.

وقد أشارت معطيات إحصائية وثقتها لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية إلى ارتفاع في عدد حالات الاعتقال السياسي خلال سنة 2013، والتي بلغت 951 حالة اعتقال وأكثر من 1,820 حالة استدعاء، من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، بزيادة قدرها 121 حالة اعتقال عن سنة 2012، الذي بلغت عدد حالات الاعتقال السياسي خلاله 830 حالة. ووثقت اللجنة تصعيداً ملحوظاً في الاعتقالات السياسية بحق طلبة الجامعات ونشطاء الكتل الإسلامية، ومواصلة استهداف الأسرى المحررين من سجون الاحتلال والذين أمضى بعضهم أكثر من 19 عاماً في سجون الاحتلال، بالإضافة لاعتقال العديد من الصحفيين والكتاب والنشطاء الشباب¹⁷⁶.

أما مركز المعلومات بوزارة التخطيط التابع للحكومة في غزة، فقال في تقرير صادر عنه إن أجهزة السلطة في الضفة الغربية نفذت 720 حالة اعتقال لعناصر من حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى خلال سنة 2013. وأوضح التقرير، الذي صدر في 20/1/2014، أن حالات الاستدعاء بلغت نحو 477 حالة، كما سجلت سنة 2014 حالتين قتل تمت على أيدي أفراد أجهزة الأمن الوقائي بالضفة. كما أوضح أنه تم رصد أكثر من 110 حالات فصل وإقصاء وظيفي خصوصاً لمن يشتهبه بدعمه لحركة حماس¹⁷⁷.

وقالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي هيئة لمراقبة حقوق الإنسان أنشأتها السلطة الفلسطينية، إن عدد الشكاوى المسجلة لديها، التي احتوت على انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، وتحديدًا الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية وصل 789 شكوى سنة 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة. توزعت الشكاوى على 563 شكوى في الضفة و226 شكوى في القطاع. أما في سنة 2011 فقد تلقت الهيئة 1,026 شكوى في هذا المجال، من بينها 755 شكوى في الضفة و271 شكوى في القطاع. وقد تمت عمليات الاعتقال في الضفة الغربية على أيدي الأجهزة الأمنية المختلفة (الأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية). وفي قطاع غزة تمت الاعتقالات على أيدي جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية¹⁷⁸.

أما "المركز الأوروبي لحقوق الإنسان" فقال إنه سجّل خلال سنة 2013 قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يزيد عن 800 حالة اعتقال تعسفي، وقراءة 1,400 حالة استدعاء لمواطنين فلسطينيين، وذلك على خلفيات تتصل بالتعبير عن الرأي والتجمع السلمي. وأشار المركز إلى أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، نفذت 723 حالة اعتقال تعسفي، و1,137 حالة استدعاء، دون مبرر قانوني ودون إذن قضائي في معظم تلك الحالات. وأوضح الأوروبي أن سبب 117 حالة تعذيب في الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بانتهاكات أجهزة الأمن في قطاع غزة؛ فقد وثّق المركز الأوروبي 84 حالة اعتقال تعسفي، و217 حالة استدعاء، وأضاف أنه سجل 22 حالة تعذيب في أثناء التوقيف¹⁷⁹.

ولم تكن اقتحامات المستوطنين لقبر النبي يوسف في نابلس بحماية أجهزة أمن السلطة، والجولات المتكررة لبعض الوزراء والمسؤولين في السلطة مع الضباط الصهاينة في بعض مناطق الضفة، واللقاءات الدورية التي تجمع الضباط التابعين للسلطة بنظرائهم الإسرائيليين، شيئاً استثنائياً أو خارجاً عن المألوف في ظل النهج الأمني المحكم الذي تنفذه السلطة، في إطار علاقتها بقوى المقاومة أو كل ما يمكن أن يمس أو يحدّث الأمن الإسرائيلي¹⁸⁰.

وبالرغم من تصريحات عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية في 2012/6/12 التي أوضح فيها أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" في أقل مستوياته منذ عامين (منذ 2010)¹⁸¹؛ إلا أن وسائل إعلام إسرائيلية كشفت في 2012/7/2 عن قيام أجهزة السلطة باعتقال ضباط فلسطينيين رفضوا التنسيق الأمني مع "إسرائيل"¹⁸². وفي 2012/12/18، أكد رئيس الأركان الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz أن أجهزة أمن السلطة هي من تقود الجيش الإسرائيلي للواقع الأمني في كافة مناطق الضفة، ما يتيح له العمل ضدّ "الإرهاب" الفلسطيني¹⁸³، حسب تعبيره.

وبالرغم من تهديدات صائب عريقات بوقف التنسيق الأمني والسعي لتغيير قواعد العلاقة مع "إسرائيل"¹⁸⁴، فإن الإحصائيات التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلت عن المصادر الأمنية



الإسرائيلية نهاية سنة 2012، والتي توضح أن أمن السلطة الفلسطينية تفوق على جيش الاحتلال في اعتقال أنصار حماس، تجعل هذه التصريحات بلا مضمون حقيقي أو قيمة عملية¹⁸⁵. وجاءت تصريحات نبيل شعث عضو مركزية فتح في 2013/6/13، التي أشار فيها إلى أن السلطة تنفق على أمن مستعمرات الضفة والحدود الإسرائيلية أكثر من إنفاقها على مجالي التعليم والصحة، لتسلط الضوء على مزيد من المخاطر التي يتسبب بها التنسيق الأمني مع الاحتلال¹⁸⁶.

وفي سياق جهدها الأمني، اعترف مصدر أمني فلسطيني أن السلطة أبطت عشر عمليات فدائية في أراضي الـ18748، فيما كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية في 2013/10/25 عن اعتقال أمن السلطة خلية لحماس بالخليل خططت لإرسال طائرة مفخخة نحو "إسرائيل"¹⁸⁸. وفي 2013/11/1، اتهمت حماس أمن السلطة بتقديم معلومات أمنية لأمن الاحتلال، مما تسبب في اعتقال ثلاثة من قادة الحركة في رام الله، داعية السلطة إلى مراجعة التنسيق الأمني مع الاحتلال¹⁸⁹.

وهكذا، يتضح بجلاء مدى التزام السلطة بوظيفتها الأمنية في إطار التنسيق الأمني مع الاحتلال، ومدى استعدادها لمواصلة العمل بها والاستمرار بمقتضياتها خلال المرحلة القادمة.

خلاصة اتسم المشهد الفلسطيني الداخلي خلال سنتي 2012-2013 بالكثير من التعقيد والتداخل. وشاركت فيه مجموعة من العوامل التي دفعت باتجاهات متعارضة وتقلبت صعوداً وهبوطاً في قدرتها على التأثير على الوضع الداخلي. وما زال الوضع الفلسطيني يعاني أزمتة الجوهرية في الانقسام الفلسطيني، وعدم تنفيذ برنامج المصالحة، وعدم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. كما يشهد أزمتة في تحديد اتجاهات ومسارات العمل الوطني سواء في مسار التسوية السلمية أم المقاومة المسلحة. وما يزال الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، ووجود حكومتين بمسارين مختلفين في رام الله وغزة، يعكس أجواءه السلبية على العمل الوطني في فلسطين المحتلة سنة 1967، أو في مناطق عمل السلطة الفلسطينية. كما أن عجز منظمة التحرير الفلسطينية عن استيعاب كافة مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وعدم قدرتها على تفعيل مؤسساتها وتفعيل دور فلسطينيي الداخل والخارج، بل وتضاؤل دورها إلى ما هو أقرب من دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية، والتي هي بدورها خاضعة للاحتلال وشروطه، أدى إلى إهدار طاقات الشعب الفلسطيني؛ في الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال بمزيد من إجراءات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض.

وقد انعكست الثورات والتغيرات في العالم العربي على الوضع الداخلي الفلسطيني، ففي سنتي 2012-2013 (وخصوصاً الـ18 شهراً الأولى منها) راهنت القوى المؤيدة لمسار المقاومة، وخصوصاً القوى الإسلامية، على نجاح هذه الثورات وعلى صعود ما يعرف بـ"الإسلام السياسي".

غير أن الهجمة المرتدة التي وصلت ذروتها في الانقلاب العسكري في مصر، وفي التعامل مع الإخوان المسلمين كحركة إرهابية، وفي حظر حماس وأنشطتها في مصر، وفي الحصار الخانق لقطاع غزة، ألقى بظلال سلبية (ولو في المستقبل القريب) على التيار الإسلامي الفلسطيني. وقد تعززت هذه الصورة باتساع الهجمة ومحاولات الإفشال على التيار الإسلامي الحركي في كل الدول التي تشهد ثورات أو تغييرات، وحتى في الدول التي تخشى من هذه الثورات.

وقد دفع هذا البعض إلى المراهنة من جديد على مسار التسوية السلمية، الذي انطلق بعيد الانقلاب في مصر، وعلى عدم استعجال مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية إلا وفق شروط دخول حماس "بيت الطاعة" باعتبارها الطرف الأضعف. غير أن مسار التسوية السلمية الذي سينتهي إما إلى الفشل وإما إلى تنازلات تاريخية يرفضها الشعب الفلسطيني، وزيادة التطرف في المجتمع ونظام الحكم الإسرائيلي، وعدم الرغبة الأمريكية والدولية في الضغط على الجانب الإسرائيلي، والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية سيفرض على الفلسطينيين العودة من جديد إلى مسار المصالحة.

نحن أمام بيئة عربية تتسم بالسيولة وما زالت تحت التشكُّل خصوصاً في المنطقة المحيطة بفلسطين. ومن الصعب المراهنة في بناء الأوضاع الداخلية الفلسطينية (في هذه المرحلة) على أوضاع عربية غير مستقرة ولم تأخذ شكلها النهائي. ولذلك، فإن ترتيب البيت الداخلي يجب أن يُبنى على أساس المبادرات الإيجابية من طرفي الانقسام، وعلى برامج بناء الثقة، وعلى استيعاب الجميع في المشروع الوطني؛ وليس على أسس الانتهازية السياسية أو الاستقواء بالخارج... وغيرها.

غير أن الخروج من الأزمة الداخلية الفلسطينية يقتضي وقفة جادة لتحديد مسارات العمل الوطني وأولوياته، والتوافق على الثوابت الفلسطينية؛ وحسم المسائل المرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، ومستقبل السلطة الفلسطينية ودورها. وإلا فإن برامج المصالحة ستظلّ تحمل بذور أزمته (أو حتى فشلها) في ذاتها.



هوامش الفصل الأول

- ¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2012/1/9، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php>
- ² صحيفة الحياة، لندن، 2012/1/24؛ وصحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2012/2/15.
- ³ صحيفة القدس، القدس، 2012/2/1.
- ⁴ الحياة الجديدة، 2012/2/15.
- ⁵ صحيفة الأيام، رام الله، 2012/3/27.
- ⁶ القدس، 2012/7/31.
- ⁷ وكالة سما الإخبارية، 2012/8/28، انظر: <http://samanews.com/ar/>
- ⁸ القدس، 2012/10/2؛ وصحيفة القدس العربي، لندن، 2012/12/18.
- ⁹ سما، 2013/1/21.
- ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهر كانون الثاني/يناير 2013، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.7394.
- ¹⁰ القدس العربي، 2013/3/29.
- ¹¹ القدس العربي، 2013/9/12.
- ¹² القدس العربي، 2013/11/15.
- ¹³ صحيفة الدستور، عمّان، 2012/2/10.
- ¹⁴ موقع الجزيرة.نت، 2012/4/27، انظر: <http://www.aljazeera.net>
- ¹⁵ وفا، 2012/4/9.
- ¹⁶ سما، 2012/10/18.
- ¹⁷ موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/14، انظر: <http://www.palestine-info.info/>
- ¹⁸ الحياة الجديدة، 2012/5/17.
- ¹⁹ الأيام، 2013/4/14.
- ²⁰ وكالة رويترز للأنباء، 2013/6/20؛ والأيام، 2013/6/24؛ ووفا، 2013/9/20.
- ²¹ الأيام، 2012/10/22.
- ²² موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2012/10/23، انظر: <http://moheet.com/>
- ²³ موقع الكاشف نيوز، 2012/10/27، انظر: <http://elkashif.net/>
- ²⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/10/23.
- ²⁵ صحيفة الخليج، الشارقة، 2013/4/11.
- ²⁶ رويترز، 2012/3/24.
- ²⁷ وكالة فلسطين اليوم، 2013/11/2، انظر: <http://paltoday.ps/ar/>
- ²⁸ موقع مؤسسة فضل شناعة للإعلام والتدريب والتنمية، 2014/1/18، انظر: <http://www.fadel.ps/ar/home>
- ²⁹ وكالة معاً الإخبارية، 2012/4/24، انظر: <http://www.maannews.net/arb/Default.aspx>
- ³⁰ الأيام، 2012/8/26.
- ³¹ الأيام، 2012/8/26.
- ³² معاً، 2013/5/7.
- ³³ القدس العربي، 2012/10/18.
- ³⁴ القدس العربي، 2012/2/14.
- ³⁵ القدس، 2013/5/1.
- ³⁶ معاً، 2013/5/4.

- 37 الخليج، 2013/3/6.
- 38 صحيفة السفير، بيروت، 2013/11/29.
- 39 صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2013/10/27.
- 40 الجزيرة.نت، 2012/7/4. للاطلاع على النص الكامل للتحقيق انظر: الجزيرة.نت، 2012/7/11، في:
<http://www.aljazeera.net/killingArafat/pages/79518ac3-78b0-4498-a072-fad3c3193573>
 من الجدير بالذكر أن تحليل الخبراء الروس لرفاة عرفات ومتعلقاته لم يُثبت حسب نتائجهم أن عرفات تعرض للسمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم. انظر: موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/10/15، انظر:
<http://www.bbc.co.uk/arabic>
- 41 صحيفة الشرق، الدمام، 2012/7/6.
- 42 القدس العربي، 2014/3/13؛ والجزيرة.نت، 2014/3/14.
- 43 القدس، 2012/9/19.
- 44 صحيفة الشرق، الدوحة، 2012/4/2.
- 45 موقع فلسطين أون لاين، 2012/12/31، انظر: <http://www.felesteen.ps/>
- 46 معاً، 2013/12/31.
- 47 الدستور، عمان، 2012/1/13؛ وفلسطين أون لاين، 2012/1/29.
- 48 فلسطين أون لاين، 2012/2/15، و2013/1/16؛ وصحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2012/2/18.
- ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.858.
- 49 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/4/14.
- 50 الحياة، 2013/10/7.
- 51 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2013/12/14، انظر: <http://saifa.ps/>؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/14.
- 52 فلسطين أون لاين، 2013/5/2.
- 53 الخليج، 2012/1/11؛ والشرق، الدوحة، 2012/2/2.
- 54 سما، 2012/11/16.
- 55 الحياة، 2012/11/22.
- 56 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2013/3/12، انظر: <http://www.moi.gov.ps>؛ والاتحاد، 2013/5/13.
- 57 سما، 2013/10/19.
- 58 القدس العربي، 2012/4/3.
- 59 صحيفة الوطن، القاهرة، 2012/8/29.
- 60 سما، 2012/9/8.
- 61 فلسطين أون لاين، 2012/3/2.
- 62 فلسطين أون لاين، 2012/2/28.
- 63 وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/11/10، انظر: <http://www.alray.ps/ar/>
- 64 فلسطين أون لاين، 2012/3/20.
- 65 الجزيرة.نت، 2013/12/15.
- 66 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/8.
- 67 سما، 2012/10/23.
- 68 فلسطين أون لاين، 2012/12/13.
- 69 فلسطين أون لاين، 2012/2/29.
- 70 القدس، 2013/7/18؛ ووكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2013/7/31، انظر: <http://www.qudspress.com/>
- 71 موقع الرسالة.نت، 2012/7/26، انظر: <http://alresalah.ps/ar/>



- 72 الحياة، 2012/1/22؛ والشرق الأوسط، 2012/11/26.
- 73 فلسطين أون لاين، 2012/1/1؛ والشرق، الدوحة، 2012/2/19.
- 74 فلسطين أون لاين، 2012/1/12.
- 75 القدس العربي، 2012/2/24، و2012/3/30.
- 76 الرسالة.نت، 2012/7/26.
- 77 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/6؛ وصحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2012/8/9.
- 78 موقع قناة روسيا اليوم، 2013/4/10، انظر : <http://arabic.rt.com>؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/7/16؛ والقدس العربي، 2013/9/6.
- 79 صحيفة الرسالة، فلسطين، 2013/7/17.
- 80 الشرق، الدوحة، 2012/2/1؛ وسما، 2012/10/26؛ والشرق الأوسط، 2013/6/15.
- 81 الحياة، 2012/9/12.
- 82 فلسطين أون لاين، 2013/5/29.
- 83 صحيفة السبيل، عمّان، 2012/9/3.
- 84 فلسطين أون لاين، 2012/9/4.
- 85 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/8/16.
- 86 القدس العربي، 2013/9/7؛ والسلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2013/11/12.
- 87 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/27.
- 88 معاً، 2012/5/11؛ وسما، 2012/5/12.
- 89 معاً، 2012/3/1؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/2.
- 90 فلسطين أون لاين، 2013/11/17.
- 91 الشرق، الدوحة، 2012/2/4.
- 92 الحياة، 2013/3/4.
- 93 القدس العربي، 2012/2/7.
- 94 موقع المجموعة اللبنانية للإعلام (قناة المنار)، 2012/2/12، انظر : <http://www.almanar.com.lb/main.php>؛ والأيام، 2012/2/13؛ والحياة، 2012/2/13.
- 95 قدس برس، 2012/2/6.
- 96 فلسطين أون لاين، 2012/2/15.
- 97 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/15.
- 98 قدس برس، 2012/4/28.
- 99 وفا، 2012/5/20.
- 100 فلسطين أون لاين، 2012/5/29.
- 101 القدس، 2012/6/6.
- 102 صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، 2012/6/25، انظر : <https://ar-ar.facebook.com/mousa.abumarzook>
- 103 القدس العربي، 2012/6/28.
- 104 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/2.
- 105 القدس العربي، 2012/7/11.
- 106 صحيفة المستقبل، بيروت، 2012/7/17.
- 107 فلسطين أون لاين، 2012/8/3.
- 108 الحياة، 2012/9/20.
- 109 القدس العربي، 2012/11/1؛ والحياة، 2012/11/20.

- 110 الشرق الأوسط، 2012/12/8.
- 111 الحياة، 2013/1/18.
- 112 الحياة الجديدة، 2013/1/31.
- 113 صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، فيس بوك، 2013/5/6.
- 114 معاً، 2013/5/15.
- 115 الجزيرة.نت، 2013/5/31.
- 116 فلسطين أون لاين، ويفا، 2013/10/19.
- 117 صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، فيس بوك، 2013/11/7؛ والقدس العربي، 2013/11/23.
- 118 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/11/28.
- 119 وفا، 2013/12/11، و2013/12/14.
- 120 اليوم السابع، 2012/2/12.
- 121 الحياة، 2012/2/12.
- 122 القدس العربي، 2012/2/15.
- 123 القدس العربي، 2012/5/15.
- 124 الرسالة، 2012/10/11.
- 125 الجزيرة.نت، 2013/4/2.
- 126 فلسطين أون لاين، 2012/1/9.
- 127 السبيل، 2012/1/12.
- 128 القدس العربي، 2012/1/30.
- 129 صفا، 2012/1/31.
- 130 موقع بوابة الأهرام العربي، 2012/11/7، انظر: <http://arabi.ahram.org.eg/>
- 131 صحيفة الأخبار، بيروت، 2013/10/7.
- 132 القدس العربي، 2013/10/29.
- 133 سما، 2012/10/31.
- 134 القدس، 2012/4/22.
- 135 القدس العربي، 2012/4/30.
- 136 معاً، 2012/6/26.
- 137 القدس، 2013/1/8.
- 138 وفا، 2013/3/5.
- 139 القدس العربي، 2013/11/6.
- 140 السبيل، 2012/1/15.
- 141 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/23.
- 142 معاً، 2012/10/16.
- 143 سما، 2013/8/1.
- 144 سما، 2013/9/16؛ والحياة، 2013/9/22.
- 145 قدس برس، 2013/1/4.
- 146 القدس العربي، 2014/1/22.
- 147 بوابة الأهرام العربي، 2013/3/25.
- 148 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/13.
- 149 فلسطين أون لاين، 2012/11/30.
- 150 سما، 2012/12/13.
- 151 فلسطين أون لاين، 2012/4/1.



- 152 الأيـام، 2012/10/23.
- 153 الحياة الجديدة، 2013/1/1.
- 154 القدس العربي، 2013/7/31.
- 155 فلسطين أون لاين، 2013/8/4.
- 156 القدس العربي، 2013/8/16.
- 157 وفا، 2013/8/25.
- 158 معاً، 2013/9/30.
- 159 وكالة قدس نت للأنباء، 2013/9/5، انظر: <http://www.qudsnet.com/>
- 160 سما، 2013/9/11.
- 161 القدس العربي، 2013/9/24.
- 162 القدس العربي، 2013/10/3.
- 163 الحياة، 2013/11/12.
- 164 قدس برس، 2013/12/7.
- 165 صحيفة الغد، عمان، 2012/1/18.
- 166 فلسطين أون لاين، 2012/3/18، و2012/3/24.
- 167 الحياة، 2013/9/17، والشرق الأوسط، 2013/9/18.
- 168 عبد الستار قاسم، التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة، الجزيرة نت، 2012/2/21.
- 169 المرجع نفسه.
- 170 انظر: صفا، 2013/10/10.
- 171 صفا، 2013/10/10.
- 172 قدس برس، 2012/1/2.
- 173 *The Jerusalem Post* newspaper, 11/3/2012, www.jpost.com
- 174 قدس برس، 2012/5/3.
- 175 فلسطين أون لاين، 2012/7/30.
- 176 فلسطين أون لاين، 2014/1/6.
- 177 موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2014/1/20، انظر: <http://www.alqassam.ps/arabic/>
- 178 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثامن عشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2012)، ص 66.
- 179 "الأورومتوسطي" يرصد 800 حالة اعتقال تعسفي في الأراضي الفلسطينية، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/2/12، انظر: <http://www.euromid.org/ar/>
- 180 قدس برس، 2012/2/12؛ وموقع عكا أون لاين، 2012/2/16، انظر: <http://www.akka.ps/ar/>؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/27، و2012/3/23.
- 181 القدس العربي، 2012/6/13.
- 182 قدس برس، 2012/7/2.
- 183 سما، 2012/12/18.
- 184 القدس العربي، 2012/12/22.
- 185 فلسطين أون لاين، 2013/1/1.
- 186 فلسطين أون لاين، 2013/6/13.
- 187 فلسطين أون لاين، 2013/7/12.
- 188 صفا، 2013/10/25.
- 189 السبيل، 2013/11/1.

The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2013-2012



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويجاوب تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014، وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. وبأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

